مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠١١

الثلاثاء، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جيايي	الصين
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلس
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنشوستي جوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد تليوبيردي
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من: الأرجنتين، الأردن، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوزبكستان، جمهورية إيران الإسلامية، آيسلندا، باكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، بوتسوانا، بيرو، تركيا، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكويت، لبنان، ماليزيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، ناميبيا ونيجيريا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعلمية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضاً الشخصين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيدة جوان آدمسون، القائمة بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيدة ماريا روبياليس دي تشامورو، نائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

كما أقترح أن يدعو المجلس مراقب دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): بينما نجتمع اليوم لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، لا تزال مخاطر التصعيد والعنف في المنطقة تزداد، بالرغم من التوصل إلى اتفاق جديد بين عدد من البلدان على الحاجة إلى الوقوف صفا واحدا ضد الإرهاب والتطرف. وإذ لا تزال المجتمعات تنقسم على أسس عرقية أو دينية وتواصل الجهات من غير الدول السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي، يتردد صدى الأحداث الأخيرة في القدس في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وعلى مدار قرابة قرن، وبالرغم من الجهود العديدة لإحلال السلام، ظل نزاع واحد مستعصيا على الحل. ويقول البعض إنه نزاع غير قابل للحل. ويتحدى البعض الفرضية الأساسية لتوافق الآراء الدولي بشأن كيفية حله. فالصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا يقتصر على الأرض والسلام؛ إنما يتعلق بشعبين لهما تطلعات وطنية مشروعة في إقامة دولة والاعتراف بهما – دولتان يتداخل تاريخهما ويرتبط مستقبلهما ارتباطا وثيقا أبديا.

ولحسن الحظ حتى الآن، لم ينجرف الإسرائيليون والفلسطينيون مع سيل الاضطرابات العنيفة التي عمت المنطقة في السنوات الأخيرة. ولكن مدة نصف قرن من الاحتلال أسفرت عن عشرات الآلاف من الضحايا وتركت ندوبا نفسية عميقة على الجانبين. ولكن التطورات التي حدثت خلال الأيام الـ ١١ الماضية في الأماكن المقدسة في البلدة القديمة في القدس كشفت عن الخطر الشديد لحدوث تصعيد خطير، وهو خطر

تحويل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني إلى صراع ديني، يهوي بالجانبين إلى دوامة العنف مع باقي دول المنطقة.

ففي ١٤ تموز/يوليه، قتل ثلاثة مهاجمون شرطيين إسرائيليين عند مدخل باب الأسباط المؤدي إلى الباحة المقدسة. وفر المهاجمون داخل المجمع قبل أن تطلق عليهم الشرطة النار فتقتلهم. ووفقا للسلطات الإسرائيلية، فإن المهاجمين بدأوا الهجوم من داخل المجمع. وفور وقوع الهجوم، أدان الرئيس الفلسطيني الهجوم فيما تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بدعم واحترام الوضع القائم في الأماكن المقدسة في البلدة القديمة بالقدس. وبسبب الشواغل الأمنية، أغلقت السلطات الإسرائيلية المجمع أمام الجميع – بما في ذلك لأول مرة منذ عام ١٩٦٩ أمام المسلمين لصلاة الجمعة – وفرضت قيودا على دخول البلدة القديمة من أجل تأمين منطقة الهجوم والبحث عن مزيد من التهديدات وإجراء تحقيق.

وبعد يومين، في يوم الأحد، ١٦ تموز/يوليه، أعيد فتح المجمع أمام المصلين المسلمين ثم أمام الزوار مع وضع أجهزة الكشف الإلكترونية خارج مداخله. ورفضت الأوقاف الإسلامية فورا ذلك التحرك بوصفه تغييرا في الوضع الراهن ودعت المصلين إلى عدم دخول المجمع عبر أجهزة الكشف الإلكترونية، بل الصلاة خارج المدخل وفي شوارع القدس. كما رفضت الفصائل الفلسطينية فورا التدابير الأمنية. وأصدرت حماس والجهاد الإسلامي بيانا مشتركا تحذران فيه من أن ذلك خط أحمر، سيؤدي إلى تصعيد ودعت حركة فتح إلى ”يوم للغضب“.

ومنذ ١٦ تموز/يوليه، أقيمت الصلاة ونُظمت احتجاجات سلمية أمام باب الأسباط، وتبعتها اشتباكات مع الشرطة الإسرائيلية. وازدادت حدة التوتر بحلول يوم الجمعة ٢١ تموز/يوليه، وأعلنت الأوقاف إغلاق جميع مساجد القدس وعدم إقامة صلاة الجمعة فيها. وردا على ذلك، أعلنت إسرائيل منع دخول المسلمين تحت سن ٥٠ عاما إلى البلدة القديمة. وتحولت الاشتباكات التي وقعت تلك الليلة والليلة التالية إلى اشتباكات دامية، قُتل فيها أربعة متظاهرين فلسطينيين وجرح المئات. وفي وقت لاحق من يوم الجمعة، قتل مهاجم فلسطيني عمره ١٩ عاما ثلاثة إسرائيليين في هجوم إرهابي وحشي على منزلهم في مستوطنة حلميش في الضفة الغربية، وربط في وصيته بشكل واضح بين ما فعله والأحداث في القدس الشرقية. وإجمالا، فقد أسفرت الاشتباكات التي وقعت منذ ١٤ تموز/يوليه عن مقتل ما لا يقل عن أربعة فلسطينيين وجرح أكثر من ٣٠٠ آخرين.

وأرجو من الدول الأعضاء اليوم أن تدين بشكل لا لبس فيه أعمال العنف التي وقعت خلال الأيام القليلة الماضية. ونعرب عن تعازينا لجميع الضحايا وأسرهم.

في ٢١ تموز/يوليه، أعلن الرئيس عباس أن السلطة الفلسطينية ستجمد جميع الاتصالات مع إسرائيل، بما في ذلك التنسيق الأمني رفيع المستوى.

ولا يخطئن أحد: لئن كانت الأحداث في القدس تقع في منطقة لا تتجاوز مساحتها بضع مئات من الأمتار المربعة في البلدة القديمة، فإنها تؤثر على مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. ولذلك، أرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس الوزاري الإسرائيلي للشؤون الأمنية أمس بإزالة أجهزة الكشف الإلكترونية، مع كفالة أمن الزوار والمصلين في الأماكن المقدسة. وآمل أن يسفر قرار مجلس الوزراء عن تهدئة التوترات الحالية وأن يتيح عودة المصلين إلى الباحة المقدسة. ومن المتوقع أن يجتمع الرئيس عباس مع القيادة الفلسطينية في وقت لاحق هذا المساء لمناقشة هذه التطورات.

وكما شهدنا خلال الأيام الـ ١١ الماضية، من الضروري الحفاظ على الوضع القائم منذ عام ١٩٦٧. وإدراكا مني للدور الخاص والتاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية، فإنني أشجع إسرائيل على مواصلة اتصالاتها المكثفة مع الأردن. ويجب على جميع الأطراف الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتحلي بضبط

النفس ووضع حد نهائي لهذه الأزمة في الأيام القليلة المقبلة. وفي سياق تلك الجهود، يمكن أن تسهم المناقشة المستمرة مع السلطات الدينية الإسلامية في القدس والقيادة الفلسطينية إسهاما كبيرا في الحفاظ على الهدوء في القدس الشرقية وباقي أنحاء الضفة الغربية المحتلة.

وإذ تتكشف هذه الأزمة، أود أن أتطرق بإيجاز إلى آراء استمعنا إليها من مقيمين في القدس الشرقية – وهم أشخاص عالقون في خضم هذه الأحداث خلال الأسابيع القليلة الماضية. وقد أخبرونا كثيرا أنهم يشعرون منذ سنوات عديدة بأن هويتهم الدينية والعرقية مهددة؛ وأن سبل عيشهم في مدينتهم معرضة للخطر بينما يعيشون تحت الاحتلال؛ وأن أطفالهم يعيشون غالبا في خوف من العمليات الأمنية وعمليات هدم المنازل. إنهم يريدون الصلاة في سلام والعيش في أمن وحرية. ويشعر العديدون منهم بأنه لا سند لهم ولا معين. وهم يتحدثون عن المركز الخاص الذي منحه القرار ١٨١ (١٩٤٧) للقدس، غير أنهم يشهدون الواقع حولهم. ولهذا السبب، كثيرا ما يأتون إلينا، نحن الأمم المتحدة، طلبا للحماية. ومن المهم للغاية أن يراعي أي قرار يتم اتخاذه على أعلى المستويات السياسية والدينية، مخاوف وآمال الأشخاص الموجودين على أرض الواقع، إذا كنا نريد له الاستدامة.

إن القدس تظل مسألة من مسائل الوضع النهائي التي يتعين أن يبت فيها الطرفان ويتفاوضان عليها.

وعلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولية الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويجب عليها إظهار أقصى درجات ضبط النفس لتجنب المزيد من الخسائر في الأرواح وتصعيد الحالة.

وفي نفس الوقت، يتحمل القادة الفلسطينيين مسؤولية عن تجنب التصريحات الاستفزازية التي تزيد من تفاقم البيئة المتوترة بالفعل. وفي ذلك الصدد، أشعر بالقلق بوجه خاص إزاء البيانات الصادرة عن بعض الفصائل خلال الأسابيع الماضية والتي سعت إلى تأجيج نيران العنف. وهذه الاستفزازات خطيرة، وأدعو الجميع إلى إدانتها.

لقد حولت هذه الأزمة انتباهنا عن المهام المقبلة أمامنا، وهي، كيفية استعادة العملية السياسية بغية إيجاد حل يلبي التطلعات الوطنية المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين — حل يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ويتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات؛ حل يكون هدفه النهائي التوصل إلى دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ومن دواعي الأسف أن هذه الحوادث الأخيرة قد وقعت على خلفية تطورات أخرى في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. فخلال شهر تموز/يوليه وحده، جرى الإعلان عن خطط لبناء أكثر من ٢ ٣٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية، أي بزيادة نسبتها ٣٠ في المائة عن خطط البناء المعلنة خلال عام ٢٠١٦ بأكمله. ويشمل ذلك خططا لبناء نحو ١ ٦٠٠ وحدة، تمثل توسيعا لسلسلة من المستوطنات في شمال القدس الشرقية، فضلا عن خطط للبناء في حي الشيخ جراح، قد تنطوي على هدم منازل فلسطينيين. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة غير قانوني بموجب القانون الدولي وأنه يقوض فرص إنشاء دولة فلسطين المالكة لمقومات البقاء والمتصلة جغرافيا وذات السيادة.

وعلى صعيد أكثر إيجابية، اتُخذت بعض الخطوات البناءة التي تتماشى مع التوصيات الواردة في تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط (S/2016/595، المرفق).

ففي ١٠ تموز/يوليه، تم التوقيع على اتفاق مؤقت لشراء الطاقة، لتشغيل أول محطة فرعية يملكها فلسطينيون ويقومون بتشغيلها في جنين. وسيسفر ذلك عن زيادة إمدادات الكهرباء في شمال الضفة الغربية وسيساعد السلطة الفلسطينية على السيطرة على قطاع الطاقة. وينبغي للجانبين المضي الآن

للتفاوض على اتفاق إسرائيلي – فلسطيني شامل لشراء الطاقة، والذي سيمثل إنجاز بارزا نحو اكتفاء فلسطين الذاتي من الطاقة.

في ١٣ تموز/يوليه، بتيسير من الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، تم التوصل إلى اتفاق يسمح بزيادة إمدادات المياه للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. بموجب أحكام ذلك الاتفاق، ستقوم السلطة الفلسطينية بشراء نحو ٣٢ مليون متر مكعب من المياه من إسرائيل، ٢٢ مليون متر مكعب منها للضفة الغربية و ١٠ ملايين لقطاع غزة. وستأتي المياه من محطة تحلية سيتم إنشائها في العقبة، الأردن. وتنفيذ هذه الاتفاقات أمر أساسي في عملية بناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولكن تجميد الاتصالات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل يعرض تلك العملية للخطر. وما لم يتم إيجاد حل للأزمة الحالية، ستتلاشى بسرعة هذه المكاسب التي تحققت بشق الأنفس.

أنتقل الآن إلى الحالة في غزة وبقلب مثقل. هناك زهاء مليون شخص محتجزون كرهائن حيث وقعوا في براثن المواجهة السياسية بين فتح وحماس. إن الأثر الإنساني للتدابير العقابية المتخذة ضد غزة مروعة. في بعض أنحاء من غزة، يعاني الناس من انقطاعات في التيار الكهربائي لمدة ٣٦ ساعة. إن عدم توفر الكهرباء يعني عدم توفر مياه الشرب. أما المستشفيات فتكابد من أجل الاستمرار في الوقوف على أقدامها. ثمة أزمة بيئية في طور النشوء. وأيا كانت الخلافات السياسية بين الفصائل الفلسطينية، لا ينبغي لشعب غزة أن يدفع الثمن.

أود أن أؤكد لمجلس الأمن أن الأمم المتحدة لن تتخلى عن غزة وشعبها. وعلى الرغم من الصعاب، سنواصل جهود الوساطة المكثفة لحل الأزمة. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر مصر على تدخلها في وقت الحاجة وتيسير دخول الوقود الذي تمس الحاجة إليه لزيادة إمدادات الكهرباء. إلى جانب الوقود المصري، تقدم الأمم المتحدة ٩٠٠ ٠٠٠ لتر تقريبا من الوقود في الشهر لاستخدامه في معظم الخدمات الأساسية، مما يوفر شريان مؤقت يضخ في حياة سكان غزة. في هذه البيئة، فإن استمرار أداء آلية إعادة إعمار غزة يصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى بالنسبة إلى سكان غزة. في الآونة الأخيرة أيضا، قامت دولة قطر بالتوقيع على عقود لثمانية مباني سكنية، كجزء من التزامها بإعادة التعمير.

إن غزة والضفة الغربية اليوم أصبحتا معزولتين عن بعضهما البعض أكثر من أي وقت مضى. ويجب على القادة الفلسطينيين اتخاذ بعض الخيارات الصعبة حول مستقبل شعبهم. يمكنهم إما العمل للتغلب على الانقسامات الأيديولوجية، أو مواصلة السير على المسار الذي سيضمن انهيار غزة انهيارا كاملا. ويمكنهم العمل على توحيد صفوف الفلسطينيين لتحقيق هدف الدولة أو يمكنهم الإشراف على زوال المشروع الوطني الفلسطيني. ويمكنهم حل الأزمة الحالية في غزة أو ترؤس تطرف سكانها ومشاهدتها تسقط في أيدي المتطرفين مع خطة تدميرية أكثر من أي وقت مضى.

أعرف أن هذا ليس هو المستقبل الذي يريده الرئيس عباس أو أغلبية الفلسطينيين لبلدهم. وأعلم أنهم يريدون بناء دولة تُحترم فيها حقوق الإنسان؛ دولة يتم تحقيقها على أساس المفاوضات، وليس العنف؛ دولة تعيش في سلام وأمن مع دولة إسرائيل. غير أن سكان غزة طوال ١٠ سنوات ما برحوا يعيشون في حالة من الضعف المزمن. فعند أي نقطة سيتوقف الناس ويقولون كفى، لقد طفح الكيل؟ عند أي نقطة سنقول نحن هنا كفى، لقد طفح الكيل؟

منذ أن سيطر العنف على غزة، عملت حماس على إحكام قبضتها على السلطة وقمعت الانشقاق. إن عدم إجراء أي انتخابات رئاسية أو تشريعية في فلسطين منذ عام ٢٠٠٦ أدى أيضا إلى عجز ديمقراطي يقوض شرعية المؤسسات. وظهرت نظم قانونية مختلفة وسُنت قوانين متضاربة في غزة والضفة الغربية.

مرة أخرى، نحض جميع القادة الفلسطينيين على معالجة الآثار المدمرة للانقسام. وأشجعهم على التوصل إلى اتفاق يمكن الحكومة الفلسطينية الشرعية من تولي مسؤولياتها في غزة كخطوة نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس منهاج منظمة التحرير الفلسطينية، والاتفاق على إجراء انتخابات. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكفل حماس الحفاظ على الهدوء بالكف عن بناء القدرة التسليحية ضد إسرائيل والمحافظة على الأمن على الحدود المصرية. وفي نفس الوقت، أشجع إسرائيل على تكثيف التدابير الرامية إلى رفع الإغلاقات وتيسير التنمية لكي يسود الهدوء الشامل في غزة، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

إذ انتقل إلى الكلام بإيجاز عن لبنان، أود فقط أن أشير إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها قبل بضعة أيام المنسقة الخاصة لشؤون لبنان، سيغريد كاغ وأطلعت المجلس بالتفصيل على التطورات والمخاطر بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

في الوقت نفسه، أود أيضا أن ألاحظ أن وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية لا يزال قائما، وإن كان ذلك في بيئة متقلبة. وأشعر بالجزع إزاء التصعيد الأخير في الأنشطة العسكرية في سوريا، مما أدى إلى عدة حوادث إطلاق النار تمتد عبر خط فض الاشتباك وإجراءات انتقامية إسرائيلية. وأتشاطر مع الأمين العام الترحيب بإعلان حكومات الأردن والاتحاد الروسي والولايات المتحدة إقامة منطقة خالية من التصعيد، واتخاذ ترتيبات لدعم وقف إطلاق النار وتقديم المساعدة الإنسانية في جنوب غرب سوريا.

في الختام، اسمحوا لي أن أشدد على أن الأحداث التي شهدناها خلال الأسابيع الماضية في القدس تذكرنا بمدى سهولة الوصول إلى حافة تصعيد خطير في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. لم نتغلب بعد على الأزمة، ولكنني آمل بأن الخطوات التي اتخذتها إسرائيل سوف تمكن من العودة إلى الهدوء النسبي في الأيام القليلة القادمة. بينما يجري حاليا تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين إسرائيل والأردن وبمشاركة إيجابية من جانب السلطات الدينية، آمل في أن نتمكن من تفادي دوامة العنف التي ستدمر جميع جهود السلام في المستقبل المنظور.

يجب ألا يحيد بصرنا عن الحاجة إلى استعادة المنظور السياسي أو عن ضرورة إعادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى بيئة مواتية للمفاوضات بشأن الوضع النهائي، وتفادي تحويل الصراع الوطني الإسرائيلي – الفلسطيني إلى صراع ديني.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأثق بقيادة الصين الماهرة في إدارة دفة أعمال المجلس الهامة. أود أيضا أن أشكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاي ملادينوف، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس هذا الصباح.

قبل الاسترسال في بياني، نجدد تقديرنا العميق لبوليفيا على قيادتها الحكيمة في إدارة أعمال مجلس الأمن في حزيران/يونيه، بما في ذلك الجلسة التي عقدها المجلس في ٢٠ حزيران/يونيه (انظر S/PV.7977) بمناسبة الذكرى الحزينة لمرور خمسين عاما على احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية في عام ١٩٦٧. كما جاء في البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس في ذلك اليوم، أصبح توافق الآراء الدولي ثابتا وواضحا، أي أن الحل القائم على وجود دولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، لا يزال الركن الأساسي للحل السلمي العادل والشامل على أساس القرارات ذات الصلة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

يتضح أيضا أن من مسؤوليات المجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة العمل على تعزيز حل للصراع الذي سيظل يؤثر

على السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، ما زلنا نواجه العواقب المأساوية للاحتلال غير المشروع والتدهور السريع على جميع الجبهات، واستمرار انعدام أفق سياسي ذي مصداقية لإنهاء الاحتلال ووضع حد لهذا الظلم، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

إننا نقف أمام المجلس اليوم في خضم تصاعد التوتر وعدم الاستقرار في وطننا وينتابنا شعور عميق بالقلق. إن الحالة الهشة في القدس الشرقية المحتلة تحولت مرة أخرى إلى لهيب متقد لأن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، أطلقت العنان لخطتها المتهورة والتدميرية ضد أبناء شعبنا والمواقع المقدسة، ولا سيما الحرم الشريف، الذي يضم المسجد الأقصى المبارك، في ازدراء مطلق للقانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي. إن الحالة التي حذرنا من مغبة حدوثها مرارا وتكرارا، أي تأجيج الصراع الديني، أخذت تتكشف سريعا، حيث تواصل إسرائيل بإمعان إجراءاتها غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك سلوكها العدواني وانتهاكاتها الاستفزازية للوضع التاريخي القائم في الحرم الشريف، وإثارة الحساسيات الدينية التي أدت إلى نقطة الانفجار. ومن الواضح أننا في مرحلة حاسمة. ولذلك يجب علينا مجددا أن نحذر من مخاطر هذه الاستفزازات والتحريض وتأجيج دوامة العنف التي بالتأكيد تنطوي على نتائج بعيدة الأثر في هذا المناخ المشحون بالفعل بعناصر الشرر.

ونحن نندد بإغلاق إسرائيل للمسجد الأقصى وكل التدابير الاستفزازية والتحريضية الأخرى ذات الصلة ولا نقبل تحت أي ظرف أو ذريعة إغلاق هذا الموقع المقدس في وجه المصلين. وفي هذا الوقت، أضحت القدس الشرقية المحتلة مدينة محاصرة من الداخل والخارج بنقاط التفتيش العسكرية وقوات الاحتلال والمستوطنات والمستوطنين المسلحين العنيفين. والسكان الفلسطينيون في المدينة يواجهون النفي والقهر والتمييز والهدم بالقوة والعنف المسلح، بهدف نقلهم قسراً من مدينتهم إلى خارجها. وإسرائيل تنتهج علانية وبلا أدنى خجل خططاً وسياسات تمييزية تقوم على الانتماء الديني والقومي.

والشعب الفلسطيني يقاوم الإجراءات الاستفزازية الأخيرة، بما في ذلك إغلاق المسجد الأقصى ومنع صلاة الجمعة والقيود المفروضة على الوصول إلى الأماكن المقدسة، بالصلاة في الشوارع. وهم يعربون سلمياً – وأكرر سلميا – عن رفضهم لهذه الإجراءات غير القانونية التي تستهدف النيل من حقوقهم والأماكن المقدسة لديهم. بيد أن هذه المظاهرات السلمية وهذا الصمود من أجل الحفاظ على هوية المدينة وطابعها يقابلان بالقمع العنيف. وهذه الاعتداءات والاستفزازات والانتهاكات يجب أن تتوقف فوراً لتجنب زعزعة الاستقرار وانهيار الوضع بالكامل.

ونحن نقدر الجهود المبذولة حتى الآن من جانب الأطراف المعنية في المنطقة والمجتمع الدولي لتهدئة الحالة في القدس ونؤكد مجدداً استعداد القيادة الفلسطينية للتعاون مع هذه الجهود. وفي هذا السياق، نقر بالدور المهم الذي تضطلع به الأوقاف الإسلامية وإشرافها في الحرم الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين في الإسلام، ونذكر أيضاً بالدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية بوصفها حامي الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في المدينة. ومع ذلك، فإن إسرائيل تواصل تجاهل المجتمع الدولي. ولا بد من توجيه رسالة موحدة وواضحة إلى إسرائيل لوقف كل هذه الممارسات والسياسات غير القانونية والعدول عنها. علاوة على ذلك، لا بد من توجيه نداءات صريحة لإنهاء التحريض والخطاب الإسرائيلي المؤجج للمشاعر، بما في ذلك تصريحات المسؤولين الحكوميين، فيما يتعلق بالمدينة والأماكن المقدسة، مثل تصريحات وزير الأمن العام الإسرائيلي الذي قال بكل وقاحة:

> ”إن إسرائيل لها سيادة على جبل الهيكل، بغض النظر عن مواقف البلدان الأخرى، وإذا قررنا أن ثمة خطوة مفيدة، فإننا نتخذها“.

وهذه التصريحات تستهدف التأكيد بشكل غير قانوني على السيطرة الإسرائيلية على الحرم الشريف في قلب القدس الشرقية المحتلة، التي تظل جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. ولا بد من نزع فتيل التوتر بشكل عاجل. وندعو إلى مواصلة كل الجهود الرامية لاستعادة الوضع التاريخي القائم في ساحة الحرم الشريف وتحقيق الهدوء. ويقتضي ذلك إلغاء كل التدابير التي تمثل انتهاكاً للوضع الراهن التاريخي، بما في ذلك إزالة أي عقبات أو عراقيل تعترض وصول الفلسطينيين إلى الأماكن المقدسة وتنتهك حرية العبادة. ونذكر بالبيان الصحفي (SC/12052) الذي صدر عن المجلس في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، الذي شدد على،

”ضرورة السماح للمصلين المسلمين في الحرم الشريف بالصلاة في سلام وبدون عنف أو تهديد أو استفزاز“.

ونذكر أيضاً بقرارات مجلس الأمن العديدة ذات الصلة بشأن القدس من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧ وحتى يومنا هذا، وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يشدد صراحة على عدم الاعتراف بأي تغييرات في خطوط حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، باستثناء ما يتفق عليه الطرفان من خلال المفاوضات. وندعو إلى الاحترام الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتنفيذها. والمجلس لا يملك سلطة إنفاذ القانون فحسب، بل إن من واجبه أن يحافظ عليه أيضاً. فمصداقيته وسلطته في هذه الحالة وكل الحالات تتوقف على ذلك. وقضية فلسطين لا يمكن أن تظل استثناء من كل قاعدة.

إن تهدئة هذه الحالة الخطيرة تتوقف على احترام القانون، بما في ذلك ما نصت عليه القرارات ذات الصلة، الأمر الذي سيحفظ بدوره حرمة الأماكن المقدسة ويحافظ على آفاق السلام السريعة الزوال. وحماية الأرواح البشرية لا تقل إلحاحاً. كما أن حماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية، مسألة ملحة وعاجلة للغاية. ولا بد من احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان بدون استثناء. ونحن نأسف لمقتل وإصابة كل المدنيين الأبرياء. وأكرر، إننا نأسف لمقتل وإصابة جميع المدنيين الأبرياء، بمن فيهم المدنيون الفلسطينيون الأبرياء.

إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، يجب أن تتحمل المسؤولية عن انتهاكاتها وإهمالها، بما في ذلك ما يتعلق بالرعب الذي سببه مستوطنوها للمدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال؛ ولا يمكن لإسرائيل أن تستمر في التنصل من التزاماتها القانونية. وقد فجعنا بوفاة خمسة من شبابنا قتلتهم قوات الاحتلال بوحشية في الأسبوع الماضي، ونصلي من أجل تعافي أكثر من ١ ٠٠٠ من المتظاهرين السلميين الذين أصيبوا بجروح. وفي هذا الصدد، نثني على الاتحاد الأوروبي والأمين العام والآخرين الذين طالبوا بالتحقيق في هذه الجرائم. كما أننا نشجب الغارات العسكرية الإسرائيلية المستمرة واعتقال المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، إضافة إلى آلاف الفلسطينيين المسجونين بصورة غير قانونية من قبل سلطات الاحتلال التي تنكل بهم.

ولا بد لنا أن نذكر الأعضاء في هذه القاعة بأن الفلسطينيين شعب أعزل وغير مسلح. وعلينا أن نذكر الأعضاء أيضاً بأن إسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال وليست لها السيادة في أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ولا يمكن السماح لها بأي حال من الأحوال بادعاء السيادة، سواء في الممارسة أو السياسة أو القول. إن هذا الاحتلال الذي ترسخ واستمر نتيجة للسياسات والممارسات غير القانونية التي دأبت إسرائيل على اتباعها على مر العقود، هو السياق والواقع القاسي الذي تحدث كل هذه التطورات المقلقة في إطاره. ويحدث كل ذلك في ظل اتخاذ المجلس للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)– وهو قرار لا لبس فيه فيما يتعلق بوضع الاحتلال للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، منذ عام

١٩٦٧ وعدم شرعية كل الإجراءات الرامية إلى تغيير الطابع الديمغرافي والحالة في تلك الأراضي.

وقد حدد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) مساراً واضحاً للخروج من حالة النزاع والتوجه نحو السلام. ويجب ألا نسمح للسلطة القائمة بالاحتلال بأن تستمر في دفعنا في الاتجاه المعاكس. ة في غياب خطوات جادة لتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وفي غياب أي تداعيات يمكن أن تتعرض لها إسرائيل جراء ازدرائها الصارخ لهذا القرار، فلم يقتصر الأمر على مواصلة السلطة القائمة بالاحتلال لانتهاكاتها – التي ارتكبت منها الآلاف منذ اتخاذ القرار المذكور – بل إنها لقيت تشجيعاً وازدادت جرأتها في تنفيذ حملتها الطائشة للاحتلال والضم.

وتواصل السلطة القائمة بالاحتلال اتخاذ إجراءات تعرض حياة المدنيين الفلسطينيين للخطر، ومن شأنها زيادة زعزعة استقرار الحالة الميدانية، ويمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على الفلسطينيين والإسرائيليين وعلى المنطقة وعلى آفاق السلام والأمن. وينبغي ألا نستهين بالمخاطر. فمشاعر اليأس والغضب والتوترات في جميع أنحاء فلسطين شديدة للغاية، لا سيما بين الشباب، الذين لم يشهدوا يوما واحدا من الحرية أو الكرامة تحت هذا الاحتلال البغيض.

وعلى مسافة ساعة من القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية المحتلة، لا يزال مليونا فلسطيني في قطاع غزة يرزحون تحت الحصار الإسرائيلي غير القانوني الذي يمثل عملا من أعمال العقاب الجماعي الهائل. وعلى مدى عقد من الزمن، أصبح جميع السكان هناك سجناء – محرومين من حرية التنقل والوصول إلى سبل عيشهم وإلى الموارد الأساسية وحتى إلى الأدوية المنقذة للحياة؛ وهم محرومون من المياه النظيفة والطاقة ومجبرون على العيش وسط أنقاض الحرب، فيما تستمر عرقلة عملية التعمير ويظل ٤٠ ٠٠٠ شخص مشردين. وهذا هو واقع حياتهم. وتتفاقم هذه الكارثة، التي هي من صنع الإنسان، على مدار الساعة وتتطلب حلا عاجلا من خلال الحلول الإنسانية والسياسية. إن غزة غير صالحة لحياة البشر. وهذا لا يعني بعد عقد من الآن، أو حتى بعد سنوات قليلة أو أشهر. إنها غير صالحة لحياة البشر الآن، بينما نتكلم. وفي حين تمثل الوحدة الفلسطينية أمرا حيويا وأولوية نعمل جاهدين على تحقيقها، فإن السبيل الوحيد لاستعادة الحياة في غزة يتمثل في وضع حد للحصار الإسرائيلي. ولذلك، ندعو مرة أخرى إلى اتخاذ إجراءات فورية لإنقاذ سكانها المدنيين الفلسطينيين من هذه الوحشية وتفادي أزمة متفجرة أخرى.

وبعد مرور ٧٠ عاما على نظر الأمم المتحدة في مسألة فلسطين لأول مرة، يستمر إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. فكم جيل من الفلسطينيين يتعين أن يكابدوا المعاناة الناجمة عن نزع الملكية والنفي المستمرين وعن الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري والعسكري بجميع مظاهره؟ وكم من السنوات والعقود يتعين علينا الانتظار؟ هنا، أمام المجلس، أود أن أقول إنه إذا كان يجري المساواة بين تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني والدفاع عنها وبين معاداة إسرائيل، فإن الاستنتاج المنطقي هو أن إنكار الحقوق الفلسطينية وحده هو الذي يمكن اعتباره موقفا مساندا لإسرائيل. وهذا ليس مجرد أمر مهين أو غير مقبول؛ إنه يشكل مسألة وجودية بالنسبة للشعب الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، يعني ذلك أن السلام العادل، الذي يعترف بالتطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وحقوقه، غير ممكن وأن سعينا الجماعي لتحقيق السلام يشكل بطريقة ما عداء لإسرائيل. إننا نرفض تلك المعادلة ولا نزال نعتقد أن السلام ممكن، ليس من خلال نفي حقوقنا وإنما بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وتأمين الحقوق الفلسطينية، بما في ذلك حق تقرير المصير والحرية، وضمان إيجاد تسوية عادلة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

وستواصل القيادة الفلسطينية التعامل بشكل إيجابي مع كل جهود السلام. إننا نقول ذلك، حتى في مرحلة آلام واضطرابات كبيرة بالنسبة لشعبنا وأرضنا، لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأن طريق السلام والشرعية الدولية سيصححان هذا الظلم الفادح ويضمنان يوما ما أن يعيش الشعب الفلسطيني بكرامة وفي ظل الحرية والسيادة في دولته المستقلة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، جنبا إلى جنب مع إسرائيل وجميع جيرانه الآخرين في سلام وأمن داخل حدود معترف بها. ونناشد المجلس وجميع الحاضرين دعم دوره ومسؤولياته بموجب الميثاق في هذا الوقت العصيب. إننا بحاجة إلى المجلس وبحاجة إلى أن يتخذ إجراءات.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في يوم الجمعة الماضي، وقع عمل إرهابي مُقزز في بلدي. فقد تجمع أفراد أسرة سولمون مساء يوم الجمعة لتناول الوجبة التقليدية عشية عطلة السبت اليهودية. وتجمع أفراد الأسرة للاحتفال بمناسبة سعيدة، متمثلة في مولد حفيد جديد. ولكن لم يمر وقت طويل حتى انتهى احتفال الأسرة بسفك مروع للدماء. حيث اقتحم إرهابي فلسطيني منزلهم. وقتل يوسيف، جد الأسرة البالغ من العمر ٧٠ عاما، وابنته حايا وولده إلعاد. وقتل ذلك الإرهابي هؤلاء الأبرياء بدم بارد أمام أعين الأبناء والأحفاد. وكان على هذه الأسرة، بمن في ذلك الأطفال الصغار، رؤية أحبائهم ينزفون حتى الموت على يد الإرهاب. ولولا زوجة إلعاد، لأودى الهجوم المروع بحياة كامل أسرة سولمون الكبيرة. فقد أخفت الأطفال، بينما قام جار شجاع سمع أصوات الضحايا وهم يستغيثون، بتحييد الإرهابي قبل أن ينهي مجزرته.

ولا يمكننا الاستمرار في تجاهل الأساس لهذا الاعتداء المروع. إن هذا الهجوم لم يحدث في فراغ. لا، فقد ارتكب ذلك الإرهابي جريمته الشنيعة بعد التحريض المتزايد والمتواصل من جانب المسؤولين الفلسطينيين على العنف. فقد أيد الرئيس الفلسطيني محمود عباس علنا دفع مرتبات للإرهابيين المدانين وأسرهم. وتُسمى المدارس بأسماء مرتكبي جرائم القتل الجماعي. وتُشيّد تماثيل لتخليد ذكرى هؤلاء القتلة في مراكز المدن والقرى الفلسطينية. واحتفل الفلسطينيون في غزة حتى بالأحداث المروعة التي وقعت يوم الجمعة. والنتيجة واضحة. إنه يجري دفع الفلسطينيين نحو التطرف وتشجعيهم على قتل الإسرائيليين الأبرياء بدم بارد. وليس سرا أنهم أقاموا منظومة للتحريض. فكم برئ إضافي سيُقتل؟ وكم إرهابي سيتم الدفع له لكي يقتل؟ وكم ألف دولار ستُدفع لقاتل أفراد أسرة سولمون؟ يجب أن يتوقف هذا التحريض وثقافة الكراهية وتمجيد الإرهاب الآن.

إننا نجتمع في هذا المحفل لبحث الحالة في الشرق الأوسط. لذلك، دعونا ننظر في الحالة الحقيقية. إن جوهر العنف الكثير جدا في منطقتنا وفي أنحاء العالم مصدره تمجيد الإرهاب بشكل مستمر. ولا يمكننا الاستمرار في التغاضي عن الحقيقة. والعمل الفظيع الذي وقع يوم الجمعة لم يكن حدثا معزولا. فهذا النوع من التشجيع للإرهاب مستمر منذ عقود. ولن يعترف الفلسطينيون بذلك. وهم يختلقون الأعذار ويصرفون الأنظار عن الحقيقة. فقد زعموا للتو أن إسرائيل تسعى إلى تغيير الوضع الراهن في جبل الهيكل، وأن هذا هو ما دفع إلى العنف. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. إن الأولوية العليا بالنسبة لإسرائيل هي الحفاظ على سلامة وأمن جميع المصلين والزوار لجبل الهيكل. في حين أن الأولوية العليا للفلسطينيين هي إشعال العنف.

اسمحوا لي أن أعود إلى تاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. لقد كان يهود وعرب متجمعين في مطعم مكسيم الشهير في حيفا.

كان يُنظر إلى مكسيم في جميع أنحاء العالم على أنه رمز للتعايش والأخوة والسلام. لم يشتبه أحد في العنف الوشيك، وهم يتمتعون بتناول غداء أسري. تنكرت هنادي جرادات،

وهي طالبة فلسطينية من جنين، في ذلك اليوم من تشرين الأول/أكتوبر، كامرأة حامل. ودخلت هنادي جرادات المطعم وفي نيتها أمر ملتو واحد، وهو تفجير نفسها وقتل أكبر عدد ممكن من الأبرياء. وبدم بارد، أزهقت هنادي جرادات أرواح ٢١ شخصا من اليهود والعرب وجرحت ٥١ آخرين. وكان القتلى من الزبائن لا يزالون جالسين على كراسيهم والدماء تنزف من أجسادهم. وقُذف بالرضع والأطفال الصغار عبر الغرفة من قوة الانفجار. لا يمكن تبرير هذه الأعمال الإرهابية المقززة بأي محنة أو مقاومة. ولا يمكن لأي ادعاء بالوقوع ضحية أن يبرر قسوة وجنون هذه الجرائم المريضة.

إن للإرهاب ما لا يوصف من الضحايا. وأوران ألموغ أحد هؤلاء. فقد أوران، عندما لم يكن يتجاوز العاشرة، أباه وجده وجدته وأخاه وابن عمه، بسبب هنادي جرادات. وقد تعرض أوران لحروق بالغة وفقد بصره. إن أوران معنا هنا اليوم.

وقد تلقت أسرة هنادي جرادات – أسرة القاتلة – عشرات الآلاف من الدولارات على جريمتها. وقد حصل المتواطئان مع جرادات على ما يزيد مجموعه على ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من الأموال التي تدفع للإرهاب، وهذه المبالغ في ازدياد. فكلما زادت سني السجن تزيد المبالغ المدفوعة. ورفض والد هنادي جرادات كل التعازي ونعت ابنته بالهبة. يالها حقا من هبة. وقد تلقت أسرة جرادات شيكا على بياض على انتحارها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، منح اتحاد المحامين العرب جائزته الكبرى لتلك الإرهابية. وقد بلغ بالاتحاد حد إرسال وفد إلى أسرتها لتقديم هذه الجائزة.

تحصل النساء المهنيات في إسرائيل، شأنهن شأن النساء في العديد من البلدان الأعضاء الأخرى، على الجوائز في الفنون والعلوم والأعمال التجارية. وتحصل النساء المهنيات الفلسطينيات على جوائز على القتل. وإذ تصبح المرأة الإسرائيلية مديرة تنفيذية، تصبح المرأة الفلسطينية، مثل هنادي جرادات، مديرة قتل. والسلطة الفلسطينية مسؤولة بقدر مسؤولية الجماعات الإرهابية نفسها. فلا يملك عباس جرأة الادعاء بأنه يسعى إلى السلام فحسب، بل إنه ينشط في تمويل الإرهاب والترويج له وتمجيده.

ففي العام ٢٠١٦ أنفقت السلطة الفلسطينية أكثر من ٣٠٠ مليون دولار – نعم، ما يسمعه الأعضاء صحيح – في دفع مرتبات للإرهابيين وأسرهم، لمرتكبي القتل الجماعي ذوي الأيدي الملطخة بالدماء. وتخصص السلطة الفلسطينية بقيادة عباس ما يقارب ٧ في المائة من ميزانيتها لتمويل الإرهابيين وأسرهم. فكم تخصص من ميزانيتها للإنفاق على التعليم العالي؟ الإجابة أن النسبة لا تتجاوز ١ في المائة. إنك لا تحتاج إلى شهادة جامعية لتتمكن من تحديد أولويات السلطة الفلسطينية.

لقد أوضح محمود عباس موقفه. إنه يؤيد سياسة ”دفع الأجر على القتل“ وقد قال مؤخرا،

”إنني لن أساوم على مرتب شهيد أو سجين.“

هذا هو زعيم السلطة الفلسطينية الذي يدفع للإرهابيين ليقتلوا. إن الحقيقة واضحة وبسيطة: إسرائيل تقيِّم حياة كل فرد، بينما السلطة الفلسطينية تثني على موت كل فرد. إن إسرائيل لا تحترم الحياة فحسب، بل إنها تؤمن إيمانا راسخا ببناء مستقبل أفضل لكل شخص.

إننا في إسرائيل نقدر حرية التعبير وحرية الأفكار والحرية الدينية – لجميع الأديان. وفي إسرائيل، نمكن للنساء والأقليات. ونحمي حقوق المسلمين والمسيحيين واليهود في الصلاة في أماكنهم المقدسة. ونلتزم بكفالة سلامة جميع المتعبدين والزوار وباتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمنهم الكامل. ونحن في إسرائيل نعلم أطفالنا الاستثمار في القيم الديمقراطية والسلام الحقيقي الدائم. أما الفلسطينيون فلا. إنهم يعلمون الكراهية. وهم يستثمرون في الإرهاب. وهم يحتفلون بالموت.

وفي فصول الفلسطينيين الدراسية يحل تلاميذ الصف الربع مسائل الكلمات لحساب عدد الإرهابيين الذين قتلوا في

الهجمات الانتحارية ضد اليهود. إذا كان الأطفال محاطين بالثناء على الإرهاب في المدرسة وخارجها، فمصيرهم أن يصيروا قتلة. إن إسرائيل لا تبغي شيئا أكثر من العيش في سلام وأمن مع جميع جيرانها. إننا نمد يد السلام، غير أن الفلسطينيين لا يزالون يقولون لا. وقد قال رئيس الوزراء نتنياهو مرارا وتكرارا إننا مستعدون للتفاوض وراغبون فيه – في أي وقت وفي أي مكان.

إن الأمم المتحدة منظمة مكرسة للسلام وحقوق الإنسان والعدالة. وقد يعتقد المرء أنها ستسارع إلى إدانة تمجيد الإرهاب أينما حدث، غير أن الأمر ليس كذلك، ولا سيما فيما يتعلق بالفلسطينيين. لقد أتقنت السلطة الفلسطينية فن الخداع، وقد انخدع المجتمع الدولي لها. الفلسطينيون يلفون ويدورون. إنهم يطلقون على الذين يرسلون المفجرين الانتحاريين إلى المطاعم الإسرائيلية ويطعنون الإسرائيليين في الطرقات ويسعون إلى التدمير النهائي لإسرائيل ”سجناء سياسيين“. والأسوأ من ذلك كله، ينفق الفلسطينيون على خططهم الإرهابية من خلال التبرعات السخية للبلدان الأخرى. ذلك صحيح: لقد سمح المجتمع الدولي لحوالي ٣٠ في المائة من المعونة الأجنبية الهادفة إلى دعم رفاه الفلسطينيين لتصرف في دعم أعمال القتل.

إن إسرائيل لن تتسامح مع تمويل الإرهاب بعد اليوم. إننا لن نقبل بتمجيد قتل مواطنينا. أنتقل إلى الممثل الفلسطيني وأطلب منه أن ينظر إلى أوران ويخبره ويخبر المجلس بأن السلطة الفلسطينية ستتوقف عن دفع آلاف الدولارات شهريا إلى الإرهابيين وعن إساءة استخدام المعونة الدولية والأموال الأجنبية للتشجيع على الإرهاب. إن سكوته يتحدث عن نفسه.

وكما علمنا أوران:

”بعد الذي مررت به، فإنني أعلم أنهم حتى لو آذوك، لا يمكنهم أن يهزموك. وإذا ظللنا متحدين وواصلنا تماسكنا، فلا يمكن لأحد أن يهزمنا“.

إن أوران بطل حقيقي، ووطني حقيقي ونموذج حقيقي لتقدير الحياة. ويجب على المجلس أن يقيم الحياة على الموت، مثله مثل أوران وكل شعب إسرائيل. فلا يمكن للقبول الأعمى بأعمال القتل أن يستمر. ويجب أن ينتهي السكوت في مواجهة الإرهاب.

وأنتقل الآن إلى مجلس الأمن، وهو الهيئة التي أنشئت لكفالة ”صون السلام والأمن الدوليين“ للجميع. فيجب على المجلس ألا يضحي بقيم العدالة والأخلاق والحقيقة الأساسية من أجل انتصارات سياسية رخيصة ووعود فارغة. لنتعهد بالعمل معا لإنهاء هذا الاستغلال المبتذل للمعونة الدولية. ولنخضع الفلسطينيين للمساءلة ونضمن أنهم يعلمون أطفالهم السعي إلى السلام. وعندئذ فقط، سنرى إمكانية تحقيق سلام حقيقي في منطقتنا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية. وتتشاطر الولايات المتحدة شواغل الجميع إزاء تصاعد التوترات في القدس. وينبغي أن تسعى جميع الأطراف إلى الحد من هذه التوترات، ونحن على استعداد لتقديم كل ما يمكننا في المساعدة في ذلك. وإن من الأهمية بمكان كفالة الوصول والأمن إلى الأماكن المقدسة. واتساقا مع توصية السيد ملادينوف، سأمتنع عن المزيد من التعليقات على هذه المسألة الحساسة على أمل أن تسود الحكمة على العواطف.

إن هذا اجتماعنا الشهري لمناقشة مسألة الشرق الأوسط، وما تزال النزاعات المعقدة التي يبدو أنه لا نهاية لها تثير الشعور بالإحباط لدى الكثير من الأمريكيين، بل إنها محبطة لي أنا أيضا. ولكن في الواقع أن مجلس الأمن كثيرا ما يجعل مسألة الشرق الأوسط تبدو أكثر تعقيدا مما هي عليه بالفعل. فهو ينشغل كثيرا بإسرائيل، في حين يأبى الاعتراف بأحد المصادر الرئيسية للنزاع والقتل في منطقة الشرق الأوسط: ونعني بذلك

إيران وشريكتها من ميليشيا حزب الله اللبناني. فحزب الله منظمة إرهابية، وعلى حد تعبيرها فهي ”عازمة على تدمير إسرائيل“، وأياديها ملطخة بدماء مئات من الأمريكيين وآلاف آخرين. ويسعى حزب الله – جنبا إلى جنب مع راعيته إيران – إلى إحداث الدمار في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وهناك من ينظر إلى حزب الله على أنه منظمة ذات جناحين: جناح إرهابي وجناح سياسي واجتماعي. وقد يكون هذا مؤات لحزب الله، إلا أنه خيال خطير في واقع الأمر. فلا يقلل من كونه جماعة إرهابية قدرته على الدفع بمرشحين لتولي المناصب السياسية بأية حال.

ولإعطاء لمحة سريعة عن حقيقة حزب الله، فلسنا بحاجة إلى النظر أبعد من أفعاله وممارساته العملية بالنيابة عن الدكتاتور السوري. فمن قاعدته في لبنان، يواصل حزب الله إرسال مقاتليه إلى سوريا. وهناك تقع عليهم المسؤولية عن تنظيم بعض الحملات الأكثر دموية في تلك الحرب الدامية، ثم إنهم يعودون إلى لبنان وقد قويت شوكتهم في المعارك، في حين يساعد وجودهم في سوريا على استمرار فتح طريق إمدادادت الأسلحة المتطورة من إيران. بل يمكننا القول مباشرة أن حزب الله قد أصبح أكثر قوة، وهو يواصل إعداد رجاله وترساناته لخوض حرب جديدة في المستقبل. وليس في كل ذلك سر. فزعيم حزب الله يتباهى بالدمار الذي تستطيع جماعته التسبب فيه. ونراه يتكلم علنا عن الدعم المقدم إليه من إيران، بل يصطحب حزب الله الصحفيين في جولات لتغطية عملياته العسكرية على الحدود اللبنانية المشتركة مع إسرائيل – وهي عمليات تُنفّذ في تحد للمجلس.

وليس سرا أيضا أين تقف الأمم المتحدة إزاء كل هذا. فهي قد اتخذت عدة قرارات تدعو حزب الله إلى نزع أسلحته، ودعت الدولة اللبنانية إلى بسط سيطرتها على أراضيها. غير أنه لم يتحقق أي من تلك الأمور. بل إن الاتجاه العام هو عكس ذلك تماما في غالب الأمر. فحزب الله يتحدى علنا تلك القرارات ويحول دون تمكُّن الحكومة اللبنانية من بسط سيطرتها الكاملة على أراضيها. وقد اختار مجلس الأمن التظاهر منذ فترة طويلة بأن الوضع الراهن مقبول بالنسبة للشعب اللبناني، غير أن الحقيقة هي عكس ذلك. فتزايد الأسلحة غير المشروعة لحزب الله يعرِّض الشعب اللبناني إلى خطر أكبر. ومن الملاحظ أن المجلس نفسه قد استخدم عبارة ”حزب الله“ في بعض قراراته أو بياناته الأخيرة بشأن لبنان. ويسعد الكثيرون هنا بالإشارة إلى إسرائيل مرة تلو الأخرى، في حين لا يأتي في ألسنتهم ذكر لحزب الله. وهذا أمر سخيف، بل الأسوأ من ذلك أنه خطير.

وأقل ما يتوقعه الشعب الأمريكي من المجلس أن يقر بالتهديدات الواضحة أمامنا. فكيف يمكنني أن أشرح له أن هناك منظمة إرهابية تواصل إعداد رجالها وترسانتها لشن الحرب في حين ترفض الأمم المتحدة حتى مجرد تسميتها. ويجب أن يتغير هذا، وينبغي أن نثبت لحزب الله أنه لا يمكنه الإفلات بأسلحته غير المشروعة هذه. ويقينا أن لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان دورا هاما تؤديه في هذا الصدد. وما تزال الولايات المتحدة تقدم الدعم إلى القوة المؤقتة، إلا أنه لا يزال على القوة نفسها الكثير مما يتعين عليها القيام به للمساعدة في منع نشوب نزاع آخر هناك. ويمكنها أن تبدأ ذلك بالإقرار بما يحدث أمامها مباشرة. فهناك تقارير عن عدم إجراء القوة التحقيقات الشاملة في الانتهاكات المزعومة، بل تمتنع القوة أحيانا عن الإبلاغ عما توصل إليه محققوها. ولا تستطيع القوة الاعتراف بالأسلحة غير المشروعة التي يتباهى بها حزب الله أمام وسائط الإعلام. وهذا ما يدعو المرء إلى التساؤل عن السبب وراء هذا بالضبط. ولا يزال لدينا المزيد مما يمكن قوله عن القوة متى حان موعد تجديد ولايتها في الشهر المقبل.

ويعرب الشعب الأمريكي عن تعاطفه مع الشعب اللبناني في مواجهة التحديات الراهنة. وسنواصل تقديم الدعم إليه في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام واستضافة أكثر من مليون لاجئ. ومع أننا مدركون لتعقيد المسائل في الشرق الأوسط، فإننا نستطيع أيضا التمييز بين الخطأ والصواب، ونتوقع أن يفعل ذلك قادتنا أيضا. فحزب الله قوة إرهابية مدمرة.

ويشكّل عقبة رئيسية أمام السلام، في حين تزداد الأخطار التي يشكلها بدلا من أن تتضاءل. وسيكون مجرد الاعتراف بهذا والجهر به بمثابة خطوة هامة إلى الأمام، غير أنه ينبغي أن نفعل أكثر من ذلك. ويجب علينا إبداء مزيد من الصرامة في إنفاذ قراراتنا التي طالما دأبت إيران وحزب الله على انتهاكها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيد مختار تيلوبيردي، النائب الأول لوزير خارجية كازاخستان.

السيد تيلوبيردي (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأعرب أيضا عن تقديري للرئاسة الصينية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة التي تسلط الضوء على الأزمة التي تعانيها المنطقة، وتسعى بشكل جماعي إلى اتخاذ إجراءات متضافرة على عدة جبهات في جميع البلدان التي تواجه أوضاعا حرجة.

تشكِّل الحالة في منطقة الشرق الأوسط مصدر قلق كبير بالنسبة لكازاخستان لأن المنطقة بأسرها أصبحت بؤرة لمختلف النزاعات المسلحة الشديدة التعقيد. وتترتب عن هذه البؤر والتوترات آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين. ولم يتمكن المجتمع العالمي من تحقيق تقدم في الشرق الأوسط بسبب التنافس وانعدام الثقة وغياب وحدة الهدف والعدالة، بالإضافة إلى التخلف والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة. ونتيجة لذلك، نشهد اليوم تزايدا سريعا للإرهاب والتطرف العنيف، علاوة على تدهور الحالة الإنسانية وانتهاك أبسط حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونشهد أيضا أزمة هجرة غير مسبوقة ومعاناة ملايين الأشخاص، في حين تتمثل المشكلة الأشد خطرا في انتشار الإرهاب في جميع أنحاء المنطقة. وقد تضررت سوريا والعراق وليبيا ولبنان واليمن من هذه الآفة وسبّبت لها المعاناة. ويتعين على المجتمع الدولي اتخاذ نهج منسق وموحد لمكافحة هذا التهديد.

وفيما يتعلق بقضية فلسطين، فإننا نشعر بالقلق إزاء استمرار بناء المستوطنات وتزايد خطر العنف وتدهور الحالة الإنسانية والتخلف الاقتصادي، وهي جميعا أمور لا يمكن قبولها. ويؤدي تصاعد التوترات في مدينة القدس المقدسة – التي بدأت بقتل اثنين من رجال الشرطة الإسرائيلية وإغلاق المسجد الأقصى وفرض القيود على المصلين – إلى زيادة تفاقم الحالة الأمنية الهشة أصلا. وبصفتنا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، فإننا نحث حكومة إسرائيل على رفع هذه القيود، لأن من شأن هذه الإجراءات أن تتصاعد إلى مواجهة دينية قد تترتب عنها عواقب خطيرة. وينبغي إنهاء جميع أعمال العنف، وأن تمتنع الأطراف عن أي تصرفات وأعمال قد تؤدي إلى تصعيد الحالة المعقدة سلفا في الميدان.

ومن الضروري استئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية دون أي شروط مسبقة وعلى وجه الاستعجال. ونشيد في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وروسيا لتيسير استئناف حوار السلام في إطار المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وتؤيد كازاخستان حل الدولتين على أساس التفاوض، بما يؤدي إلى إعمال حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في إقامة دولتهم وكفالة حق إسرائيل في الأمن. ويتعين على كلا الجانبين إبداء الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق السلام التاريخي الذي طال انتظاره. وإن من النتائج الإيجابية للجهود التي بذلت حتى الآن الاتفاق على تقاسم المياه بين إسرائيل وفلسطين، ونأمل أن يؤدي إلى تهيئة مناخ إيجابي للتعاون على المسائل الهامة الأخرى المدرجة في جدول الأعمال الثنائي.

وترحب كازاخستان بنتائج الاجتماعات الدولية الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا في إطار عمليتي جنيف وأستانا، فضلا عن الاتفاقات الموقعة مؤخرا بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والأردن بشأن منطقة تخفيف التوتر في جنوب غرب سوريا.

وندعو جميع الأطراف والبلدان المعنية إلى احترام وقف إطلاق النار الكامل ومواصلة كل تفاعل بنّاء من أجل استعادة

السلام والاستقرار، وعندئذ فقط سنتمكن من إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية.

ونهنئ حكومة العراق والشعب العراقي على تحرير الموصل من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وهذا يمثل نقطة تحول هامة في النزاع وفي مكافحة الإرهاب الدولي. إن الانتعاش والتعمير على المدى الطويل بعد القضاء على التنظيم سيتطلبان وحدة وحواراً سياسياً شاملاً ومصالحة وطنية. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم الخطة الإنمائية الوطنية الجديدة الخمسية السنوات للحكومة العراقية، وخطتها للإعمار على مدى ١٠ سنوات واستراتيجيتها للحد من الفقر.

وترحب كازاخستان بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين مختلف القوى السياسية في لبنان لاعتماد قانون جديد للانتخابات. إن الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠١٨ ستعزز بشكل إيجابي استقرار الحالة في البلد وستقوّي مؤسسات الدولة. لقد تجاوز عدد اللاجئين السوريين في لبنان مليون شخص. ويجب على المجتمع الدولي تقديم المزيد من المساعدة إلى لبنان على بادرته السخية باستضافة هذا العدد الهائل من اللاجئين، رغم المحدودية الكبيرة لموارده.

إن الأزمة اليمنية، وهي نتيجة مباشرة للنزاعات المسلحة، ليس لها حل عسكري بل حل سياسي. ويشعر بلدي بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية والوبائية في اليمن، حيث زاد تفشي الكوليرا من تفاقم الحالة الإنسانية الحادة أصلاً. وندعو جميع أطراف النزاع إلى اتخاذ تدابير حاسمة لمنع انتشار الوباء باحترام القانون الدولي الإنساني والامتناع عن إعاقة وصول الإمدادات الإنسانية والطبية، وهي التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفصلة.

وخلال الأسبوعين الماضيين، أجرى المجلس سلسلتين من المشاورات العاجلة بشأن الأزمات في غزة والقدس. إن الأزمات ذات طابع محلي، ولكنها ليست محلية. وكل منها تهدد بتصعيد العنف في إسرائيل وفلسطين، وكذلك خارج المنطقة. ولا تؤكد هذه الأزمات الحادة إلا الإنذار الذي أطلقه الكثيرون منا بانتظام أمام المجلس. إن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لن يحل نفسه بنفسه. فلندرك تماماً أن حل النزاع لا يكمن في الجهات الفاعلة الرئيسية التي تعمل من تلقاء نفسها، على أساس برمجيات قديمة، ولا في طرق مختصرة متوهّمة. وليس هناك بديل عن الطريق الوعر إلى السلام القائم على الاحترام والمفاوضات.

والوقت لا يجعل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني أقل خطورة. إن تزايد الأزمات الإقليمية لم يعمل على تطبيعها أو تهميشها. بل على العكس من ذلك، فعدم إيجاد حل للنزاع، الذي هو خطير في حد ذاته، يشكل أيضاً تهديداً مستمراً للأمن الدولي. ونظراً لخطورة هذا النزاع الذي لم يُحلّ وبعده الرمزي ومكانته في التصور الجماعي لدى الأطراف المعنية، فإن له بعداً هيكلياً وهو يتجاوز حدود إسرائيل والأراضي الفلسطينية. وينطوي أي تصعيد للنزاع على خطر زعزعة الاستقرار الإقليمي على نحو لا يمكن السيطرة عليه. ولذلك لا يمكن أن نُقنع أنفسنا بالوضع الراهن الزائف الذي يخفي وراءه تراجعاً يومياً، سواء على أرض الواقع أو في أذهان الناس. إن نهاية المسار الحالي واضحة. وفكرة حل الدولتين ستختفي كسراب في الصحراء. وهذا من شأنه أن يشكل قفزة إلى المجهول ويهدد بحدوث سيناريو أسوأ الافتراضات.

تبيّن الأزمة في القدس أن طفرة في العنف يمكن أن تحدث في أي وقت في المنطقة وخارجها، في ضوء الأهمية الروحية والدينية والرمزية لجبل الهيكل. وفي ضوء الزيادة المزعجة في التوترات والعنف في الأيام الأخيرة، أعربت فرنسا عن بالغ القلق وشددت على ضرورة العودة إلى الهدوء. وفي هذا الصدد، أحطنا علماً بإزالة أجهزة الكشف عن المعادن، وهي إشارة مشجعة. ونأمل

أن يفتح هذا الطريق أمام تسوية دائمة للحالة. وتشير فرنسا إلى أن هذه التهدئة تتطلب احترام الوضع الراهن التاريخي لعام ١٩٦٧ والتعاون بين الأطراف الإسرائيلية والأردنية والفلسطينية. وما زلنا نرصد الحالة بأقصى اهتمام ونكرر دعوتنا إلى أقصى قدر من ضبط النفس. وكما أكد السيد ملادينوف، هناك حاجة إلى تجنب تحويل النزاع السياسي، الذي يمكن ويجب أن يخضع للاتفاق والتسوية، إلى نزاع ديني يجعل أي حل وسط مستحيلاً.

وفي غزة، تدهورت الأزمة الإنسانية المستمرة لمليوني فلسطيني فجأة بسبب تقليص إمدادات الكهرباء، التي دامت أكثر من ثلاثة أشهر. إن سكان غزة يعيشون حالياً على ساعتين إلى ثلاث ساعات من الكهرباء في اليوم في المتوسط. وتشل أزمة الطاقة البنية التحتية الطبية والصرف الصحي ومعالجة المياه. وهي تضرب الأشخاص الأضعف في غزة لا قادة حماس. وإذا لم نفعل شيئاً، فقد تُفضي التوترات الجارية إلى نزاع مُهلك جديد من النوع الذي رأيناه في قطاع غزة ثلاث مرات في أقل من عقد من الزمن. وسيكون هذا أمراً غير مقبول. ويجب على إسرائيل أن تتحمل كامل مسؤولياتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال وتعمل، في جملة أمور، على التخفيف من القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص من غزة. ومن المهم أيضاً أن يتوصل الفلسطينيون إلى اتفاق مصالحة. ونحن نعلم أنه لا يمكن أن تكون هناك دولة فلسطينية قابلة للبقاء دون وحدة فلسطينية قائمة على أساس مبدأ حل الدولتين. والأهم من ذلك أنه يجب إيجاد حل سياسي دائم لغزة، مبني على رفع الحصار وضمانات أمنية متينة لإسرائيل.

وتستدعي الأزمة استجابة عاجلة، من الأطراف المعنية والمجتمع الدولي على حد سواء. ولكن فيما يتجاوز ذلك الطلب الفوري، يجب أن نستعيد آفاق السلام العادل الذي يميلُ إيمانُ الفلسطينيينَ والإسرائيليينَ به إلى التضاؤل. ينتشر العنف في الفراغ السياسي الحالي، وذلك العنف بات أمراً غير مقبول. ووفاة ١٠ أشخاص مؤخراً في الهجمات والاشتباكات في القدس والأراضي الفلسطينية هو بمثابة مثال مأساوي جديد. وإننا ندين جميع أعمال العنف، ولا بدّ من التبرّؤ بحزم من جرائم القتل المعروفة البشعة لثلاثة أفراد من أسرة إسرائيلية في مستوطنة في الضفة الغربية.

وفي هذا السياق، من الضروري العودة إلى طاولة المفاوضات. وتقع مسؤولية هذه المفاوضات بطبيعة الحال على عاتق الأطراف، ولكن يجب ألا يعمل الأمر الواقع على تحديد نتائجها.

إن بناء المستوطنات، وهو أمر غير قانوني بموجب القانون الدولي، يهدد بصورة مباشرة الحفاظ على حل الدولتين على أرض الواقع وآفاق السلام العادل والدائم للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. والإعلان عن بناء ١ ٥٠٠ وحدة سكنية جديدة في بداية الشهر في القدس الشرقية لم يسبق له مثيل. إنها إشارة سيئة للغاية ولن تسفر سوى عن تأجيج التوترات على أرض الواقع.

ولذلك، من الضروري إتاحة أفق سياسي حقيقي للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وفرنسا ترحب بكل المبادرات المتخذة تحقيقا لهذه الغاية، وبخاصة مبادرة الولايات المتحدة، وتشجعها. وتشير أيضا إلى أن جميع المحاولات الرامية إلى معالجة النزاع جزئيا قد فشلت. فالتنمية الاقتصادية والترتيبات الأمنية لن يكون لهما معنى سوى في سياق اتفاق شامل. إن الطريق إلى تحقيق ذلك ليس يسيرا؛ وسيستوجب تضحيات من الجانبين. بيد أنه لا يوجد بديل عن المعايير المتفق عليها دوليا، وهي: دولتان تعيشان في سلام وأمن جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام ١٩٦٧ وتبادل الأراضي بصورة متفق عليها، على أن تكون القدس عاصمة للدولتين.

إن فرنسا دولة صديقة للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. ولذلك، بوسعها أن تقول الحقيقة، وهي تدعو بثبات إلى العودة إلى طاولة المفاوضات. ولن نستسلم على الإطلاق.

وأمام إغراء التخلي عن تناول الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أو إغفال الحاجة إلى إبرام اتفاق يتعلق بالوضع النهائي، من الضروري إعادة التأكيد على إطار الدولتين. وكما قال رئيس الجمهورية، السيد إيمانويل ماكرون، للرئيس الفلسطيني ولرئيس الوزراء الإسرائيلي، اللذين استضافهما في باريس في الأسابيع الأخيرة، ستظل فرنسا ملتزمة التزاما راسخا بهذه المسألة وستسهم إسهاما كاملا في الجهود، التي باتت ضرورية اليوم أكثر من أي وقت مضى، لتنشيط دينامية سياسية ذات مصداقية.

السيد إنشوستي جوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، على إحاطته الإعلامية.

تعرب بوليفيا عن تأييدها القوي لإجراء حوار مخلص وشامل وشفاف لتحقيق حل الدولتين. ونحن مقتنعون، مثل سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بأن لإسرائيل وفلسطين الحق في العيش في أمن بوصفهما دولتين حرتين ومستقلتين.

وكما في مناسبات أخرى، نؤيد المبادرات التي تؤدي إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع بين فلسطين وإسرائيل، مثل مبادرة السلام العربية وخريطة طريق المجموعة الرباعية والمبادرات الأخرى التي تسعى إلى كفالة إحلال السلام العادل والدائم للشعبين. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد التزامنا الكامل بتعددية الأطراف وبالمناقشة في إطار احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

وبهذه المناسبة، أود أن أعرب عن خالص تعازينا لأسر المواطنين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين قتلوا خلال الأيام القليلة الماضية في الاشتباكات العنيفة في القدس والضفة الغربية. وبوصفنا دولة مسالمة، فإننا نرفض رفضا قاطعا جميع أنواع أعمال العنف التي تؤدي إلى خسائر في الأرواح بغض النظر عن مرتكبيها أو الظروف التي وقعت فيها. والتزامنا بقدسية الحياة يعلو على كل خطاب أيديولوجي أو إجراءات تتبنى العنف بوصفه وسيلة صالحة لتحقيق أي غاية، بغض النظر عن إلى أي مدى تبدو تلك الغاية عادلة.

وللأسف، مرة أخرى، وكما في مناسبات أخرى، نشارك في هذه المناقشة المفتوحة في سياق لا يساعد كثيرا على التفاؤل بتحقيق السلام المنشود منذ زمن طويل في الشرق الأوسط. فقد سعت الحكومة الإسرائيلية في الآونة الأخيرة لتبرير عدد من انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية.

خلال الفترة بين ١٦ تموز/يوليه واليوم، لقى ما لا يقل عن ثمانية أشخاص مصرعهم في الاشتباكات التي وقعت في القدس الشرقية والضفة الغربية. وبصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، لا يمكننا السماح بتصاعد حدة العنف مما يزيد من عدد القتلى سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين.

وفي ٢١ تموز/يوليه، يوم الجمعة الماضي، أصدرت الشرطة الإسرائيلية بيانا أعلنت فيه تنفيذ سلسلة من التدابير التي تقيد وصول الرجال دون سن الخمسين والنساء الفلسطينيات بصفة عامة إلى الباحة المقدسة. وبفرض تلك القيود الجديدة، التي تشمل أجهزة الكشف الإلكترونية والحواجز في الأماكن المقدسة المحيطة بالمسجد الأقصى، تنتهك إسرائيل الوضع الراهن التاريخي. ويجب علينا أن نشير إلى قرار الجمعية العامة التاريخي ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧، الذي يشير إلى أنه سيتم كفالة حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني الدينية والملاذات، وكذلك حرية العبادة، وفقا للحقوق القائمة وطبقا لمتطلبات النظام العام واللياقة.

وننضم إلى الدول التي دعت الطرفين اليوم إلى تلبية نداء التاريخ والجلوس معا لبدء حوار صريح وصادق، مع الامتناع عن أي موقف قد ينتج عنه زيادة العنف على أراض مضطربة

للغاية بالفعل، أراض ينبغي أن تتعايش عليها مختلف الديانات والثقافات وأن تدرك إنسانيتها المشتركة.

كما ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اللجوء إلى استخدام الخطاب العدواني، الذي يؤجج نيران العداوة بين الشعبين. ومن المهم للغاية بذل كل جهد ممكن لتفادي أي تصعيد للعنف، والذي سيؤثر في نهاية المطاف على الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال والمسنين.

ونعرب مرة أخرى عن التزامنا بالتنفيذ الفوري للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ونشجع جميع أعضاء مجلس الأمن على التكاتف من أجل تنفيذه دون مزيد من التأخير. ونعتقد أن جميع القرارات الصادرة عن المجلس يجب تنفيذها بنفس الصرامة والالتزام لغرض وحيد هو كفالة السلم والأمن الدوليين.

في الختام، نؤكد مجددا بقوة أن الحل الوحيد الطويل الأجل للنزاع هو حل الدولتين، متمثلا في دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة داخل الحدود الدولية لما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يود وفد السنغال، من خلالي، أن يرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وأن يشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، السيد نيكولاي ملادينوف، على وضوح إحاطته الإعلامية. إن المعلومات التي تشاطرها معنا تفتح بصيرتنا مرة أخرى على شدة تقلب الحالة على أرض الواقع وفي عملية السلام، التي ما فتئت تعاني بوضوح منذ عام ٢٠١٤.

وفي إطار التوتر الشديد في الحالة في القدس، المدينة التي تمثل رمزا للديانات التوحيدية الثلاث، يدعو وفد بلدي الطرفين إلى العمل على تخفيف حدة التوترات، كما حث السيد ملادينوف. ونكرر دعوتنا إلى احترام الوضع الراهن للمقدسات الإسلامية والمسيحية، بما في ذلك الباحة المقدسة، ونرحب بالدور الهام الذي لا يزال الأردن يضطلع به في ذلك الصدد.

لقد وجه المؤتمر الدولي الرابع المعني بقضية القدس الانتباه عن حق إلى محورية مسألة تلك المدينة في البحث عن حل سلمي للنزاع عن طريق التفاوض، وهو المؤتمر الذي عُقد للتو في باكو، أذربيجان، يومي ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه بناء على مبادرة من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي.

بينما نعرب عن تعازينا لأقارب ضحايا أعمال العنف الأخيرة، نكرر استنكار وإدانة جميع أشكال ومظاهر العنف والإرهاب، بغض النظر عن مرتكبيها أو دوافعها.

في ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه، هنا في مقر المنظمة في نيويورك، نظمت تلك اللجنة، وفقا للولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة، منتدى بمناسبة مرور ٥٠ عاما على الحرب العربية الإسرائيلية. وفي تلك المناسبة، حث المشاركون الإسرائيليون والفلسطينيون، وكذلك خبراء وأعضاء المجتمع المدني من شتى الخلفيات بأفكار مبتكرة المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، في ضوء التزاماته الدولية، على العمل بلا كلل دعما لحل الدولتين، وهو الحل الوحيد القابل للتطبيق، لأنه يضمن السلام والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين الذين المقدر لهم بحكم الجغرافيا العيش معا.

بينما نتفق على ضرورة إعطاء الأولوية لمنع الصراع، ينبغي أن نولي اهتمامنا الكامل للحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المأساوية في غزة التي يبدو أنها قنبلة موقوتة. لقد نبهنا مؤخرا المنسق الخاص للأمين العام إلى حجم الأزمة، وفي نفس الوقت وجه نداء من أجل تقديم تمويل بمبلغ ٣٥ مليون دولار لتغطية الاحتياجات الطارئة.

أشار فريق الأمم المتحدة القطري في تقريره المعنون ”غزة بعد عشر سنوات“ والصادر في عام ٢٠١٢ بأن غزة في عام

٢٠٢٠ ستصبح مكانا غير صالح للعيش إذا ما استمر ذلك الاتجاه، واصفا مرة أخرى الحالة الإنسانية بأنها قاتمة للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مشاكل هيكلية مرتبطة بإمدادات المياه والكهرباء والصرف الصحي، ناهيك عن إعادة بناء الهياكل الأساسية. لذلك، يحث وفدي الأطراف السياسية الفلسطينية على تنحية انقساماتهم جانبا من أجل التصدي للتحديات الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية، ولا سيما الفجوة، في إمدادات الكهرباء التي تؤثر على نحو مليوني شخص، نصفهم من الأطفال. إزاء هذه الخلفية، نؤكد مجددا دعمنا للجهود الجارية لكفالة أن يتوفر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى موارد كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها، بغية تمكينها من الاستمرار في عملها الحيوي لصالح الملايين من اللاجئين الفلسطينيين.

مع ذلك، وعلاوة عن الجانب الإنساني ينبغي للأطراف، بدعم من المجتمع الدولي، العمل من أجل إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة في غزة التي تعاني من انخفاض في المساعدة المقدمة من الشركاء الخارجيين. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، نجدد النداء الموجه إلى الأطراف، وفقا لالتزاماتها المتكررة بالحل القائم على وجود دولتين، الشروع في مفاوضات تفضي إلى سلام نهائي يلبي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل والتطلعات المشروعة للفلسطينيين في دولة ذات سيادة.

إن وفدي بينما يجدد دعمه للمبادرات الدبلوماسية التي قامت بها عدة بلدان، منها مصر وفرنسا والأردن والاتحاد الروسي، يدعو أيضا إلى أن تصل الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة ذروتها بهدف استئناف عملية السلام، على أساس المنابر القائمة مثل مبادرة السلام العربية التي تم تأكيدها في مؤتمر القمة الأخير لجامعة الدول العربية.

بعد مرور سبعين عاما على اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٨١ (د–٢)، ما من خيار أمام المجتمع الدولي وبخاصة مجلس الأمن، سوى مضاعفة الجهود من أجل التنفيذ الكامل لهذه النصوص، لكي يتسنى للشعب الفلسطيني أن يرى تطلعاته المشروعة تتحقق في إقامة دولة ذات سيادة وقادرة على البقاء، شأنه كشأن الشعب الإسرائيلي الذي يتمتع بدولة مزدهرة.

ستظل السنغال تؤيد أي مبادرة لتحقيق حل الدولتين.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نعرب عن امتناننا لمنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى الجهود التي اضطلع بها.

نشعر بقلق عميق إزاء تصاعد التوتر في العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية. وندين إدانة شديدة وقاطعة أي مظهر من مظاهر الإرهاب التي تفاقم العلاقة الصعبة بالفعل بين الطرفين ويقوض الاستقرار في المنطقة ككل.

نعتقد أن حل مسألة القدس، المدينة المقدسة للديانات التوحيدية الثلاث، يجب أن يرتكز على قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن. إن المعايير المحددة للتوصل إلى اتفاق بشأن المدينة المقدسة يجب التوصل إليها من خلال المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقبل التوصل إلى هذا الاتفاق، يجب على الطرفين الامتناع عن أي عمل يحدد مسبقا الوضع النهائي للقدس. وفي هذا الصدد، فإن الهدف من التنسيق الوثيق بين إسرائيل والأردن هو تهدئة الحالة في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية والحفاظ على الوضع الراهن في محيطها. والمملكة الأردنية الهاشمية تؤدي دورا هاما خاصة في إدارة الأماكن المقدسة الإسلامية.

إن الانقطاع الذي طال أمده في عملية السلام ينطوي على خطورة عالية مع زيادة تصعيد الحالة. ولم تجر معالجة العوامل المزعزعة للاستقرار؛ بل إنها تفاقمت. أما النشاط الاستيطاني فمستمر مؤخرا في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وزادت التصريحات الاستفزازية على الجانبين.

الحالة في غزة تتطلب اهتماما خاصا. ولا تزال الحالة الإنسانية مؤلمة. وهناك تعطيلات رئيسية في توفير الكهرباء. ومعدلات البطالة فيها من بين أعلى المعدلات في العالم. وما تبقى في جدول الأعمال هو ضرورة أن تسود الوحدة صفوف الفلسطينيين على أساس منهاج منظمة التحرير الفلسطينية تحت إشراف القيادة الفلسطينية الشرعية. ونؤيد جهود الوساطة التي تقوم بها الأطراف، بما في ذلك الجهود التي تعهدت بها جمهورية مصر العربية. إن الحل لا يكمن فقط في تثبيت الوضع الراهن، وهذا مهم، بل أيضا في تمهيد الطريق أمام أفق سياسي حقيقي لتسوية إسرائيلية – فلسطينية من خلال المحادثات المباشرة بين الطرفين على الأساس القانوني الدولي المعترف بها عالميا.

تساعد روسيا على تيسير إحراز تقدم في العملية السياسية، وتعمل على المستوى الثنائي ومن خلال المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين التي نعتبرها آلية حاسمة اعتمدتها قرارات مجلس الأمن. ونحن حريصون على الاستمرار في المساهمة في تعزيز الوحدة في صفوف الفلسطينيين. ونؤكد مجددا مبادرتنا بشأن عقد اجتماع في موسكو بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو.

إن موقفنا لا يزال ثابتا وهو: أن أي حل شامل وعادل ودائم لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن، فضلا عن مبادرة السلام العربية، ومن خلال المحادثات المباشرة بين الطرفين من دون شروط مسبقة. ويجب أن تؤدي هذه المفاوضات إلى وقف ما بدأ في عام ١٩٦٧، ألا وهو احتلال إسرائيل للأراضي العربية، وإقامة دولة فلسطينية مجاورة مستقلة وقادرة على البقاء، تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها، وعاصمتها القدس الشرقية، وتصبح القدس الغربية عاصمة دولة إسرائيل. ولا نرى بديلا عن الحل القائم على وجود دولتين. تلك هي الوسيلة الواقعية الوحيدة لإنهاء المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية ووقف تبادل الاتهامات.

لا يزال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشهد حالة من الأزمات، أزمات قديمة وأزمات جديدة. وأحدث موجة من عدم الاستقرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة تؤكد هذا الواقع المؤسف. وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في مجال مكافحة الإرهاب، لا يزال هناك إرهابيون في أنحاء مختلفة داخل المنطقة وخارجها، ممن يسعون إلى حيازة الأسلحة الكيميائية. ومرة أخرى، تعرضت السفارة الروسية في دمشق للقصف مرتين في الليلة الماضية. وندعو شركاءنا إلى التنديد بهذه الهجمات.

ونسترعي الانتباه مرة أخرى إلى أن زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد عطلت بشدة التوازن العرقي – الديني الهش القائم تاريخياً في المنطقة. وقد استغل المتطرفون هذا العامل الديني، مما أطلق العنان لإبادة جماعية حقيقية ضد المسيحيين والأقليات الأخرى، وغايتهم هي تأجيج نيران الكراهية وتدعيم صفوفهم.

وكل ذلك يؤكد مرة أخرى موقفنا الداعي إلى تضافر جهود المجتمع الدولي لإقامة تعاون حقيقي وبناء جبهة عريضة لمكافحة الإرهاب من أجل التصدي الناجع لخطر الإرهاب العالمي، بما في ذلك حرمان الإرهابيين من الحصول على الأسلحة الكيميائية وأنواع أخرى من الأسلحة.

وإلى جانب تدابير مكافحة الإرهاب، غني عن البيان أنه لا بد لنا من اتخاذ خطوات للتوصل إلى تسوية سياسية لطائفة واسعة من النزاعات واستعادة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا. وفيما يتعلق بتسوية الأزمات في الشرق الأوسط، وقد دعت روسيا بثبات إلى إطلاق عملية سياسية ودبلوماسية، والتي لا يوجد بديل عنها، وهي عملية تتوقف على إجراء حوار وطني شامل للجميع. ونواصل تركيز الجهود على تحقيق نتائج فعالة ودائمة، وسنواصل حث الأطراف المتحاربة للتغلب على انعدام الثقة دون فرض أي حلول خارجية، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية.

ويحدونا الأمل في أن يشاطرنا شركاؤنا هذا النهج.

ونؤكد مجدداً موقفنا المبدئي القائم على احترام وصون استقلال كل الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية. والجهود الرامية إلى تسوية الأزمات الإقليمية يجب أن تستند إلى الدبلوماسية والحوار والمشاركة. ويشهد التاريخ على أن توفر النوايا الحسنة كفيل بتسوية حتى الأزمات التي تستعصي على الحل.

وندعو كل الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة إلى التغلب على خلافاتها واختلافاتها على أساس من المساواة، مع تجنب الخطاب السلبي الأثر أو تبادل الاتهامات واعتماد موقف بناء وضبط النفس والبحث عن حلول مقبولة للطرفين. وعلى هذا الأساس، نحن مستعدون للعمل جماعياً.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أؤيد البيان الذي سيدلى به لاحقاً اليوم باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص، السيد ملادينوف، على إحاطته الإعلامية المهمة إلى مجلس الأمن صباح هذا اليوم.

وقد دعت السويد، جنباً إلى جنب مع مصر وفرنسا، إلى مناقشة البارحة في المجلس إذ يساورنا قلق بالغ إزاء التوترات المتصاعدة والاشتباكات العنيفة، بما في ذلك الأرواح التي سقطت في القدس الشرقية المحتلة وحولها، خصوصاً عند الحرم الشريف/جبل الهيكل. ومن الأهمية بمكان تجنب أي تصعيد آخر للحالة، الأمر الذي يمكن أن تكون له عواقب وخيمة تتجاوز جدران المدينة القديمة، كما قال السيد ملادينوف.

ومنذ أن اجتمع المجلس بالأمس، علمنا أن إسرائيل قررت إزالة بوابات الكشف عن المعادن عند مداخل الحرم الشريف، وهو مطلب رئيسي للجانب الفلسطيني، فضلاً عن الأردن والعديد من البلدان العربية الأخرى. وهذه خطوة نأمل أن تمهد لتهدئة الحالة. ولا يزال من الأهمية بمكان الحفاظ على الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة.

إن القدس مهبط ثلاثة أديان، ولها وضع خاص منحته لها الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧. والدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية وجلالة الملك عبد الله الثاني، المعترف به في معاهدة السلام المبرمة بين الأردن وإسرائيل، هو دور أساسي، ونحن نقدر الجهود التي يبذلها الأردن، وأطراف كثيرة أخرى لإيجاد حل للأزمة.

ولئن كنا نأمل في التوصل إلى حل للأزمة الآنية، يجب ألا تغيب عن بالنا الحاجة الملحة لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ومن المؤسف أن التطورات على أرض الواقع ما زالت تبعدنا أكثر فأكثر عن حل الدولتين.

ويساورنا قلق عميق إزاء إعلان إسرائيل مؤخراً عن إصدار تراخيص بناء لـ ٥٠٠ ١ وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية. وكما تم التأكيد مجدداً في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإن إقامة إسرائيل لمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. كما أن المستوطنات تشكل عقبة رئيسية أمام السلام، وما لم يتم العدول عنها، ستجعل تحقيق حل الدولتين مستحيلاً. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى العدول عن هذا القرار فوراً.

وندين بشكل قاطع كل أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب. وقد نددنا بالهجوم الذي وقع في ١٤ تموز/يوليه في مدينة القدس القديمة، وننوه بالإدانة السريعة والحازمة من جانب الرئيس عباس في هذا الصدد. واتساقاً مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، نكرر الدعوة إلى اتخاذ خطوات فورية لوقف هذا العنف وكل أعمال الاستفزاز والتدمير، والمساءلة عنها.

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء الوضع في غزة، ولا سيما العواقب الإنسانية المترتبة على أزمة الطاقة وسياسة الإغلاق التي تتبعها إسرائيل. وينبغي ألا يدفع المدنيون، بما في ذلك النساء والأطفال، ثمن هذه الأزمة التي طال أمدها. إلا أنهم يدفعون الثمن بالفعل يوماً بعد يوم. وأزمة الطاقة، التي أدت إلى

عدم الوصول إلى الخدمات الحيوية الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، تمثل اعتداء على كرامتهم الإنسانية. والسويد من بين المانحين الرئيسيين لقطاع غزة، وقد أتاحت تمويلاً إضافياً مؤخراً نظراً لخطورة الحالة.

ولئن كانت هناك حاجة إلى المساعدة الإنسانية للتخفيف من آثار الأزمة على سكان غزة، فإنها وحدها لن تحل المشكلة أبداً. وعلى كل الفصائل الفلسطينية أن تلتزم بإيجاد حل لأزمة الطاقة. ومع تفهمنا الكامل للشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل وفلسطين، فإن تأمين الوصول الكامل والمستدام للجهات الفاعلة الإنسانية وكل المانحين أمر بالغ الأهمية. ولذلك، لا بد من وضع حد لسياسة الإغلاق الإسرائيلية فوراً.

ولا ينبغي فصل مسألة غزة عن عملية السلام. وعلى كل الفصائل الفلسطينية أن تنخرط بحسن نية في عملية مصالحة تؤدي إلى قيادة فلسطينية موحدة وتوحيد غزة مع الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

قبل خمسين عاماً، أكد المجلس أن احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة يقتضي إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، بما في ذلك الحق في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، من دون تهديدات أو استخدام القوة. واليوم، بعد ٥٠ عاماً، لم نتمكن حتى الآن من تحقيق السلام العادل والدائم.

إن إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين هو السبيل الوحيد للمضي قدماً. وحل الدولتين يعكس توافق الآراء الذي اجتمع عليه المجتمع الدولي ولا يجب التشكيك فيه. ومع ذلك، فقد أصبح اليوم أبعد منالاً. وما لم نتصرف، فإننا نتحرك بسرعة صوب الاحتلال الأبدي، بل وإلى واقع الدولة الواحدة، الأمر الذي لن يكون في مصلحة دولة إسرائيل.

لقد اضطلعت الولايات المتحدة دائماً بدور رائد في الجهود الرامية إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط. ومما يشجعنا استمرار الجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة، ونرحب باجتماع المجموعة الرباعية في ١٣ تموز/يوليه. ونأمل أن يشكل ذلك الخطوة الأولى نحو إعادة إطلاق عملية سلام هادفة، ما يؤدي إلى تحقيق حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المنسق الخاص، السيد ملادينوف، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن تطورات الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشكره أيضاً على توخي الموضوعية قدر الإمكان دائماً.

إننا نفهم مدى صعوبة المهمة. وأعتقد أن ذلك يجب أن يقال، رغم أنه قد يبدو تحصيل حاصل.

واسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن أسفنا العميق وتعاطفنا فيما يتعلق بالخسائر في الأرواح جراء اندلاع أعمال العنف مؤخرا. ونشير مع التقدير إلى البيان الذي أصدره الأمين العام، والذي دعا الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها زيادة تصعيد الحالة. ويجب إدانة أعمال العنف، وكما قال الأمين العام أيضا:

”يتعين احترام حرمة المواقع الدينية كأماكن للتدبر لا للعنف“.

وعبرت المجموعة الرباعية أيضا عن هذا الرأي، وأشارت في بيانها الصادر في ٢٢ تموز/يوليه إلى الحساسية الخاصة للأماكن المقدسة في القدس والحاجة إلى كفالة الأمن، ومن ثم شجعت إسرائيل والأردن على العمل معا للحفاظ على الوضع الراهن. ويسرنا قيام جميع الأطراف المعنية على ما يبدو بدورها في تخفيض حدة التوتر السائد، ونأمل أن تظل الحالة تحت السيطرة. ومع ذلك، لا ينبغي التقليل من شأن المخاطر.

إن كل ذلك يجعل من البديهي أنه ما لم تُحل المشاكل الكامنة بصورة سلمية، من المرجح تكرار أنواع ردود الفعل التي

جرت خلال الأسبوع المنقضي مرة أخرى وأن تصل في نهاية المطاف إلى نقطة اللاعودة. ولذلك السبب، يمثل الحفاظ على إمكانية التوصل إلى حل من خلال صيغة الدولتين أمرا حاسما للغاية. ولا يوجد أي حل آخر قابل للتطبيق. وجميع الحجج المخالفة هي حجج غير واقعية وتتعارض مع الالتزام ثابت بالسعي إلى إيجاد حل عادل وديمقراطي للمشكلة.

ومن المؤسف حقا أن اندلاع أعمال العنف في القدس قد غطى على بعض الخطوات المتواضعة لكن الإيجابية المتخذة مؤخرا، والتي قد تساعد على تهدئة التوترات وتسهم في تعزيز التفاهم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأنا أشير هنا إلى الاتفاق المبرم مؤخرا بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، والذي أشار إليه المنسق الخاص آنفا، لزيادة إمدادات الكهرباء إلى جنين. هذا، بالإضافة إلى توقيع اتفاق آخر بين الجانبين يتناول مسألة إمدادات المياه. وتظهر هذه التطورات الإيجابية أن بوسع الطرفين التعاون حقا، مما يقدم لنا سببا لعدم فقدان الأمل في البحث عن حل دائم للنزاع الذي طال أمده بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولن يسمح هذان الشعبان الذكيان اللذان يعملان بجد كبير واللذان، كما قال المنسق الخاص، يجمعهما تاريخ مرتبط ارتباطا وثيقا، بإضاعة فرصة تحقيق السلام والعيش جنبا إلى جنب على قدم المساواة. وهذا ما نأمله.

ونرحب باجتماع المجموعة الرباعية، المعقود في ١٣ كانون الثاني/يناير، بهدف مناقشة الجهود الرامية إلى تعزيز السلام في الشرق الأوسط، فضلا عن تدهور الحالة في غزة. ونعتقد أن المشاركة المستمرة للمجموعة الرباعية مع الإسرائيليين والفلسطينيين وكذلك سائر أصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين أساسية تماما في الجهود الرامية إلى حل الأزمة. وفيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، فإن موقف إثيوبيا كان دائما واضحا للغاية. وبقدر ما ندعم حق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن، فإننا نؤيد أيضا الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والحق في وجود فلسطين بوصفها دولة حرة ومستقلة.

واسمحوا لي أن أكرر أننا نعتقد أن هدف وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وينبغي إزالة أي عقبة أمام هذا الهدف بغية تمهيد الطريق لإحراز تقدم في محادثات السلام. وفي حين أنه يتعين على الطرفين إظهار المرونة اللازمة للدخول في مفاوضات مباشرة وهادفة بغية التوصل إلى تسوية نهائية بشأن جميع المسائل، نعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، المساعدة وتشجيع الجانبين على القيام بذلك. وفي هذا السياق، فإننا نؤيد المبادرات الجارية لتيسير التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين بهدف التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم. وجهود المجموعة الرباعية للشرق الأوسط وخريطتها للطريق ومبادرة السلام العربية، فضلا عن الجهود التي تبذلها البلدان داخل وخارج المجلس، هي محل تقدير كبير وينبغي تشجيعها كي تستمر.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال الحالة في الشرق الأوسط متقلبة ومعقدة. وتؤثر مسائل كثيرة على بعضها بعضا، مما يزيد من تعقيدها. والقضية الفلسطينية هي إحدى المسائل الأكثر تعقيدا.

وتواصل اليابان دعم حل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧، مع تبادلات متفق عليها للأراضي، بحيث يتحقق التعايش السلمي بين دولة فلسطينية قادرة على البقاء وإسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها. وينبغي حل الوضع النهائي للقدس عن طريق المفاوضات على أساس افتراض أنها ستكون العاصمة المستقبلية لكلا الجانبين. ويجب أن نواصل العمل معا للتوصل إلى حل عادل ومستدام.

منذ المناقشة المفتوحة السابقة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.7929)، لم نشهد إحراز أي نجاح كبير. وتستمر العقبات

المعروفة التي تعترض السلام التي نشهدها منذ سنوات. ويساور اليابان قلق شديد إزاء تصاعد التوتر في القدس والضفة الغربية. والهجوم الذي وقع في البلدة القديمة بالقدس لا يمكن تبريره بأي سبب، وتدينه اليابان. وتشدد اليابان على أهمية احترام السلام في الأماكن المقدسة.

ودوامة العنف التي أعقبت ذلك الهجوم تبين كيف يمكن لحوادث عنف أن تتفاقم لتصل حد حالات متقلبة وخطيرة للغاية. إن أعمال العنف تتعارض مع الحل السلمي للنزاع، ويجب على الأطراف المعنية العمل معا من أجل تهدئة الحالة.

يستمر النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وتوسيع المستوطنات يقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين. وقد أصدرت اليابان سلسلة من البيانات التي تشجب من خلالها هذه الأنشطة بقوة. فالأنشطة الاستيطانية تنتهك القانون الدولي، وقد دعونا إسرائيل إلى تجميد هذه الأنشطة. ولا تعترف اليابان بأي تغيير انفرادي من جانب أي من الطرفين، من شأنه استباق الحل النهائي.

وتشكل تسوية النزاع عن طريق الحوار والاتفاق أيضا روح القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). والمصالحة بين الفلسطينيين هي عنصر هام آخر في تعزيز السلام. ويثير الانقسام الذي يزداد اتساعا بين الضفة الغربية وقطاع غزة قلقنا، وسكان غزة هم الذين يتحملون عبء ذلك الانقسام. وتعتقد اليابان أن استعادة السلطة الفلسطينية للحكم في غزة بشكل فعلي سيسهم في عملية السلام إجمالا.

والمحنة الحالية لسكان غزة خطيرة. ويجب على حركتي فتح وحماس إيجاد سبيل للتخفيف من هذه المعاناة. وينبغي أن نشير أيضا إلى أن الحصار المفروض على قطاع غزة يؤثر تأثيرا مباشرا على سبل كسب الرزق في غزة. وتشدد اليابان على أهمية تحسين الحالة الإنسانية في قطاع غزة من خلال مواصلة تخفيف الحصار وضمان منع تدفق الأسلحة.

وتتواصل الجهود الدولية الرامية إلى استئناف الحوار في ظل استمرار تلك العقبات. ومما يشجعنا أن مشاركة المجموعة الرباعية قد أصبحت أكثر بروزا. وتقدر اليابان أيضا المشاركة المستمرة للولايات المتحدة، وهي أمر ذو أهمية حاسمة على وجه الخصوص.

ويبين الاتفاق بشأن توزيع المياه للفلسطينيين من خلال مشروع البحر الأحمر – البحر الميت ما يمكن للحوار أن يحقق. ويتماشى بناء الثقة، من خلال حالات ملموسة للتعاون، مع جهود اليابان على مر السنين. وتعتقد اليابان أن جهود بناء الثقة هذه تشكل جزءا من السعي إلى تعزيز العملية الشاملة للسلام من خلال المفاوضات. وهذه تشمل المجمع الزراعي الصناعي في أريحا، الذي يستضيف ست شركات فلسطينية حيث يجري تصدير بعض منتجاتها إلى الأردن. إننا نشجع الأطراف المهتمة على المجيء لرؤية ما يمكن أن يحققه التعاون بين إسرائيل وفلسطين والأردن واليابان.

إن المجتمع الدولي يضطلع بدور هام من خلال تشجيعه الحوار والثقة المتبادلة. بيد أن الإرادة السياسية للأطراف مطلوبة أولا وقبل كل شيء لاستئناف المفاوضات ولكبح جماح العقبات التي تعترض السلام. ويجب علينا أن نواصل تشجيع الأطراف على اتخاذ قرارات صعبة. وستواصل اليابان انخراطها من خلال الركائز الثلاث المتمثلة في الحوار السياسي وبناء الثقة والتعاون الاقتصادي.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، السيد نيكولاي ملادينوف، على دقة ووضوح تحليله وإحاطته الإعلامية.

أبدأ بياني بإعادة تأكيد قلقنا البالغ للمجلس إزاء تصاعد التوتر والعنف في القدس وفي الضفة الغربية. ونعبر عن حزننا على الخسائر الفادحة في الأرواح. لقد أدانت إيطاليا، في ١٤ تموز/

يوليه، الهجوم الإرهابي الذي وقع في نفس اليوم في مدينة القدس المقدسة ضد أسرة سلومون. فلا يوجد مبرر للقتل أو تمجيد العنف، ونرحب بإدانة الرئيس عباس لذلك الهجوم. وكذلك فإن مقتل الشرطيين في مدينة القدس الشريف والإسرائيليين الثلاثة في مستوطنة حلميش في الضفة الغربية، أمر مأساوي.

إننا نعبر عن حزننا على الخسائر في الأرواح بين الفلسطينيين، مع مقتل العديد من الشباب أثناء الاشتباكات التي وقعت مؤخرا، ونعيد التأكيد على الحق في التظاهر السلمي. ونحيط علما بتأكيد رئيس الوزراء نتنياهو أنه لن يتم إجراء أي تغيير على الوضع الراهن للأماكن المقدسة. ونشدد على الدور الهام الذي تضطلع به المملكة الأردنية وجلالة الملك عبد الله الثاني، فيما يتعلق بهذه الأماكن. وندعو جميع الأطراف إلى بذل قصارى جهدها لتهدئة تصاعد العنف واستعادة الهدوء والحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، قولا وفعلا. إن قرار الحكومة الإسرائيلية بإزالة أجهزة الكشف عن المعادن خطوة في الاتجاه الصحيح. وندعو إسرائيل إلى مواصلة التنسيق مع الأردن بشأن جميع التدابير المتعلقة بالأماكن المقدسة، بما في ذلك فيما يتعلق بتعزيز الأمن. كما نشدد على أهمية الحفاظ على التعاون الأمني بين إسرائيل وفلسطين.

أود أن أجدد الآن التأكيد على التزامنا التام بموقف إيطاليا الراسخ بشأن عملية سلام الشرق الأوسط، بما في ذلك ما يتعلق بحدود عام ١٩٦٧ وبالقدس الشرقية، على النحو المبين في استنتاج مجلس الاتحاد الأوروبي ذي الصلة، ودعمنا الثابت لجميع الجهود الرامية إلى استئناف محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين. إننا نعتقد أنه ينبغي أن يستند السلام العادل والدائم بين إسرائيل وفلسطين إلى حل الدولتين، بوصفه الهدف الوحيد الذي يمكن أن تحققه المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

ويتعين التغلب على عقبات كثيرة في الطريق إلى السلام، ومن بينها العنف – كما تؤكد الأحداث المؤسفة التي وقعت مؤخرا وأشرت إليها آنفا في بياني – والمستوطنات، التي تستحق اهتماما خاصا. وتدين إيطاليا تكثيف توسيع المستوطنات الإسرائيلية عقب موافقة السلطات الإسرائيلية مؤخرا على خطة لبناء ١ ٠٠٠ وحدة سكنية تقريبا في مستوطنة في القدس الشرقية. ونعتقد أن ذلك القرار يتعارض مع آفاق حل الدولتين ويقوض فرص ضمان مستقبل يسوده السلام والأمن للطرفين.

وتستحق الحالة المتردية في غزة أقصى درجات اهتمامنا. ويقدم أحدث تقرير لفريق الأمم المتحدة القطري وصفا مقلقا لتراجع التنمية في قطاع غزة خلال العقد الماضي. إن إيطاليا تدعم الرئيس عباس بوصفه الممثل الشرعي للقيادة الفلسطينية، وتدعم الهدف المتمثل في زيادة ضغط السلطات الفلسطينية على حماس بغية استعادة السيطرة على قطاع غزة واستعادة كامل فلسطين تحت سلطة ديمقراطية وشرعية واحدة. ويجب، في هذه الأثناء، مراعاة العواقب الإنسانية المترتبة على الأشخاص الذين يعيشون في غزة بوصفها أولوية، ولا سيما في القطاع الصحي.

وإزاء تلك الخلفية الملحة، أرى من المناسب التسليم ببعض التقدم الإيجابي على محدوديته. أولا، إننا نعتقد دائما أن التعاون التقني بين الأطراف في تقديم الخدمات الأساسية أمر بالغ الأهمية، ليس بوصفه بديلا للسلام بل لتحسين الظروف المعيشية لجميع الفلسطينيين بشكل أساسي. ولذلك، فإن التوقيع على اتفاقين بشأن الكهرباء والمياه في الأيام الأخيرة أمر ذو شأن. ونحن نشجع الأطراف على مواصلة العمل بشأن التعاون على الصعيد الميداني وعلى وضع مبادرات مشتركة جديدة. ثانيا، نرحب بالاجتماع الأخير لمبعوثي المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، ونود إعادة تأكيد الدور الذي يمكن أن تؤديه المجموعة بغية تهيئة بيئة مواتية لاستئناف محادثات السلام.

وبالانتقال إلى لبنان، تثني إيطاليا على جميع الأطراف اللبنانية لتوصلها إلى اتفاق تاريخي بشأن القانون الانتخابي الجديد. إننا مقتنعون بأن تجديد البرلمان في العام المقبل سيكون معلما بارزا في من حيث تعزيز المؤسسات اللبنانية. ومن المأمول أن يهيئ ذلك ظروفا أفضل لزيادة وجود الدولة وسلطتها في

جميع أنحاء البلد، على النحو الذي طالبت به قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأشدد، في ذلك الصدد، على العمل الهام الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في جنوب لبنان في الوفاء بولايتها بوصفها جهة فاعلة حاسمة في سبيل تحقيق استقرار البلد والمنطقة التي تعاني من النزاع. وأخيرا، وإذ أكرر دعم إيطاليا القوي للسلطات اللبنانية، أشيد بالالتزام الثابت لرئيس الوزراء الحريري وحكومته بالتنفيذ الكامل للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، من خلال تعاونها مع المنسق الخاص وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وأختتم بالإشارة إلى تحرير الموصل من داعش، الذي اضطلعت به قوات الأمن الحكومية العراقية، بدعم من تحالف عالمي، كبادرة أمل في منطقة اتسمت بتعدد الأزمات. إن تلك النتيجة معلم في الكفاح المشترك ضد الإرهاب في الشرق الأوسط وتشير إلى إنجازات مستقبلية في المنطقة. وإذ أن الكفاح العسكري ضد داعش لم ينته بعد ويجب التأكيد على ضرورة ضمان حماية حقوق الإنسان، ينبغي أن ينتقل اهتمامنا الآن إلى استقرار الأراضي التي كانت تحت سيطرة داعش. إن المساعدة الإنسانية واستعادة الخدمات الأساسية أمر حاسم لدعم الانتصار العسكري والسماح بعودة المشردين داخليا.

وتبقى المصالحة في العراق وعملية الانتقال السياسي في سورية مفتاحين لمنع أي إعادة ظهور لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأشدد، في ذلك الصدد، على الحاجة إلى دعم وحماية حق وحرية جميع الطوائف العرقية والدينية في المنطقة، بما في ذلك الطوائف المسيحية.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشارك الآخرين في الإشادة بكم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

وأشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية المفصلة، وعلى غرار ما نفعل كل شهر، نكرر تأييد أوروغواي الكامل لجهوده.

وإذ تمر الأيام، إما تظل الحالة في الشرق الأوسط على حالها أو تزداد سوءا، مع استثناءات قليلة، للأسف. ومن الواضح أنه لم يتمكن المجلس، على الرغم من نواياه الحسنة، من الوفاء بالتزامه باستعادة السلام والاستقرار إلى المنطقة المنكوبة بالنزاعات. إن شعوب تلك المنطقة من العالم، مثلهم مثلنا، لا يريدون سوى العيش في سلام بعيدا عن ويلات الحرب والعنف والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان. إننا نتذكر ملايين الضحايا الذين عانوا ويلات الحروب والغزوات – التي أعد بعضه من على البعد – ونهب مواردهم وثرواتهم وتغييرات مستمرة على أراضيهم استنادا إلى المصالح الأجنبية وأعمال الجماعات الإرهابية التي تهين ذات الدين الذي تدعي اتباعه وعدد كبير من الحكومات والأنظمة الاستبدادية التي من الواضح أنها لا تهتم برغبات شعوبها.

وقد أوجد كل ذلك أرضا خصبة لتأجيج نزعة التطرف والراديكالية، والتي أصبحت هي نفسها نتيجة وسببا على السواء لصراعات جديدة. وعلى الرغم من كل ذلك، فإننا ما زلنا متفائلين ونأمل في أن تسير شعوب منطقة الشرق الأوسط قريبا على طريق التقدم والتعاون في بيئة يسودها السلام. ولتحقيق ذلك، فإن استمرار دعم المجلس والمجتمع الدولي بأسره أمر أساسي.

وفيما يتعلق بالحالة المتصاعدة مؤخرا في القدس، والتي امتدت بسرعة إلى مناطق أخرى وتهدد بأن تصبح أزمة كبرى جديدة، تكرر أوروغواي إدانتها الشديدة لجميع الحوادث العنيفة التي خلفت أكثر من ١٠ ضحايا. وهذه الحالة المقلقة تولد انعدام الثقة بين الطرفين المعنيين وتؤثر على جميع الجهود الرامية إلى التمكين من استئناف مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية الثنائية بهدف التوصل إلى حل الدولتين. وينبغي أن تكون الأماكن المقدسة في مدينة القدس، حيث تتلاقى

ثلاث من كبرى الديانات في العالم، أماكن للتدبر والسلام، لا أماكن للعنف والإرهاب. ولذلك، من المهم للغاية الاستمرار في إتاحة إمكانية الوصول غير المقيد للمؤمنين إلى دور عبادتهم وكفالة ترجمة ذلك إلى إجراءات ملموسة. وفي ذلك الصدد، شعرنا بالسرور حيال قرار حكومة إسرائيل بإزالة أجهزة الكشف الإلكترونية التي جرى تركيبها في الأسبوع الماضي. بيد أن الحالة الحرجة في غزة، التي لا تحظى باهتمام كاف من المجلس، تهدد بالتسبب في كارثة إنسانية جديدة بسرعة كبيرة. وينبغي لنا بذل كل جهد ممكن لمنع هذا السيناريو من أن يؤدي إلى حرب أخرى.

وكما فعلنا منذ عام ١٩٤٧، تعيد أوروغواي التأكيد مرة أخرى على دعمها الثابت لحق إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها في أجواء من التعاون المتجدد، تخلو من أي تهديدات للسلام أو أعمال تنطوي على أي انتهاك لذلك. كما نؤكد من جديد دعمنا للحل القائم على وجود دولتين مستقلتين، إيمانا منا بأنه الخيار الوحيد الذي سيمكن إسرائيل وفلسطين من التعايش في سلام. وفي ذلك الصدد، نحث مرة أخرى على استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين بوصفها مسارا حاسما لتحقيق تلك الغاية. ونرحب بجميع المبادرات الدولية الرامية إلى النهوض بعملية السلام بغية تحقيق حل سلمي وعادل ودائم عن طريق التفاوض، يتماشى مع القانون الدولي ويراعي التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين.

بيد أنه من أجل تحقيق ذلك الهدف، من الضروري عكس مسار الاتجاهات الراهنة على أرض الواقع، وإلا فإن الفلسطينيين سيجدون صعوبة بالغة في توطيد دولتهم. ومن المؤسف أنه بعد سبعة أشهر من اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في تنفيذه، فيما تتزايد إعلانات إسرائيل عن توسيع مستوطناتها في الأراضي المحتلة. كما أن إعلانات الهدم وأعمال النقل القسري للمجتمعات المحلية الضعيفة مثلما حدث في الدقيقة وخان الأحمر وسوسيا لن تسفر سوى عن إثارة ردود فعل منفلتة.

وحوادث العنف والهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا وتشجيعها وتمجيدها، من خلال صرف مدفوعات لدعم أسر الذين يرتكبونها أو عن طريق تسمية المدارس والمباني والساحات بأسمائهم، لا تفيد في النهوض بقضية السلام وتهدد إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. ولكن مع ذلك، وكما فعلنا في الماضي، فقد أكدنا مرارا أنه لا يمكننا التواطؤ بالصمت في مواجهة الهجمات الإرهابية، ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لإدانة الرئيس محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، لحادث إطلاق النار الذي وقع في ١٤ تموز/يوليه في باحة المسجد. وفي ملاحظة شخصية نوعا وحسنة التوقيت، يحدوني الأمل أن نشهد في المجلس قريبا اليوم الذي يتوقف فيه زميلانا السيد رياض منصور والسيد داني دانون عن تبادل الاتهامات والتلاوم، وأن يقوما عوضا عن ذلك بإبلاغنا بالتطورات في المفاوضات المباشرة الرامية إلى إنهاء هذا الصراع الرهيب على نحو لا رجعة فيه. وقد برهن لنا أشقاؤنا في كولومبيا على أنه من الممكن إلقاء آلام ٥٠ عاما من الحرب وراء ظهورنا والقبول بما يترتب على أي اتفاق سلام من التزامات ومخاطر.

تشعر أوروغواي بالصدمة إزاء محنة المدنيين الخطيرة في اليمن، حيث يفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن الأزمة الإنسانية هناك أكثر خطورة من الأزمة في سورية. ومن المؤسف أن الحالة هناك لا تلقى نفس القدر من الاهتمام من المجلس مثل الأزمات الإقليمية الأخرى. إن اليمن على حافة المجاعة. وهو يعاني من سرعة انتشار وباء الكوليرا وتظل مستشفياته ومدارسه وأسواقه هدفا للهجمات العشوائية. والركود الطويل لعملية السلام والانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف المتحاربة قد دفعا بملايين

المدنيين إلى أتون الفوضى والمعاناة الرهيبة. وأي طرف يرتكب هجمات أو يوفر الدعم اللوجستي والأسلحة في اليمن ينبغي أن يتوقف فورا عن الأعمال العدائية. ويجب تقديم المسؤولين عن الفظائع المثيرة للاشمئزاز التي ارتُكبت بالفعل إلى العدالة.

أود أن أعلق بإيجاز على النزاع في سورية. بالرغم من أن عملية أستانا لوقف إطلاق النار أدت إلى انخفاض كبير في أعمال العنف في بعض أنحاء البلد، ما زلنا نشهد إجراءات الحصار والمجاعات والهجمات العشوائية على المدنيين واستخدام الأسلحة الكيميائية والهجمات الإرهابية وانتهاكات خطيرة جدا لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فيما يستمر تقاعس المجلس المثير للإحباط. ونشعر بالقلق إزاء حقيقة أنه برغم أن العملية السياسية في جنيف قد أحرزت بعض التقدم، وإن كان متواضعا، فإن ذلك لم يسفر عن أي تحسن في إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى الملايين الذين يعيشون على الكفاف دون مساعدة إطلاقا في المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها. ونؤكد أن هذه الحرب المروعة لا يمكن إنهاؤها إلا من خلال عملية انتقال سياسي بقيادة السوريين، وبوساطة من الأمم المتحدة وفقا لخريطة الطريق المبينة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

في الختام، وفيما يتعلق بالحالة التي نشأت مؤخرا بين بعض دول شبه الجزيرة العربية، نأمل في أن يتم التغلب على التوترات عن طريق الحوار والمفاوضات.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن بعض أهم القضايا الساخنة في الشرق الأوسط، وأن أعرب عن تقديرنا للسيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

لا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط في صميم جميع الجهود الرامية إلى استعادة الاستقرار في المنطقة. لقد دأبت أوكرانيا على دعم هذه العملية الحاسمة ومبدأ حل الدولتين، الذي تعيش بمقتضاه إسرائيل وفلسطين معا في سلام وأمن. ونتشاطر شواغل الأمين العام والمنسق الخاص إزاء تصاعد التوتر والعنف في القدس، الأمر الذي يعبر عن خطورة الحالة في البلدة القديمة ومحيطها، وكذلك في السياق الأوسع نطاقا لعملية السلام.

والهجومان الإرهابيان المميتان، اللذان وقعا مؤخرا في جبل الهيكل/الحرم القدسي الشريف وفي مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية، ينبئان بالكثير عن مدى تفاقم هذا النمط من التصعيد. وما لم يتخذ الطرفان تدابير سريعة وفعالة، يمكن لهذه الحوادث أن تؤدي إلى مزيد من العنف. وقد أكدنا مرارا أنه لا يمكن تبرير أي عمل إرهابي وأدنا بشدة أية محاولات لتمجيد تلك الأعمال. ونشعر بقلق متزايد إزاء الاشتباكات العنيفة بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في القدس الشرقية والضفة الغربية والتي لقي فيها ثلاثة أشخاص على الأقل مصرعهم. ويمثل قرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتجميد الاتصالات مع إسرائيل علامة مقلقة على أن الحالة قد تخرج عن نطاق السيطرة بسرعة كبيرة.

ونحيط علما ببيان أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط بشأن جبل الهيكل/الحرم القدسي الشريف. وفي الوقت نفسه، نود أن نغتنم هذه الفرصة لحث كل من الأردن، بوصفه الوصي على الأماكن المقدسة، وإسرائيل على التوصل إلى تسوية معقولة توازن بين السلامة العامة وحرية العبادة.

ونحث الجميع على التصرف بروح المسؤولية بغية تجنب التصعيد، وتهدئة الحالة، والحيلولة دون انفلات الأمور وفقدان السيطرة عليها. تؤكد مجددا أوكرانيا موقفها ومفاده أن أي اتفاق سلام إسرائيلي – فلسطيني يجب أن يتمثل في وفاء طرفي الصراع غير المشروط بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والوثائق الأخرى، من قبيل مبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان في السابق، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

إذ انتقل إلى الكلام عن سوريا، أود أن اشدد على عدم ارتياحنا لبطء التقدم المحرز على المسار السياسي. استنادا إلى

أحدث جولات المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف، أرى طرفا واحدا فقط على استعداد للعمل بصورة بناءة على الخطة المتفق عليها. وعلى النقيض، أظهر وفد النظام السوري حتى الآن بأن اهتمامه ينصب على مناقشة سلة واحدة فقط، أي مكافحة الإرهاب. أعتقد أن مجلس الأمن قد أوضح في عدد من المناسبات أنه لا يمكن تعزيز سلة واحدة على حساب السلال الثلاث الأخرى. لذلك نؤكد مرة أخرى أنه يتعين على مناقشة جنيف أن تتقيد بصرامة بما ورد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، والتشديد على خطة النقاط المشتركة المتفق عليها سابقا والتي تشمل مسائل الحكم والدستور والانتخابات ومكافحة الإرهاب.

ينبغي للمجتمع الدولي بصورة إجمالية أن يتجنب بأي ثمن الوقوع في شرك الحلول القصيرة فيما يتعلق بالنزاع السوري. ويبدو أن الحلول القصيرة الأجل لتوفير الإغاثة المؤقتة ما من شأنها إلا التمهيد لتعميق الأزمة في الأجل الطويل. وبما أنه لم يتم التصدي للأسباب الجذرية للصراع إنما يعني أساسا المزيد من الفرص أمام داعش والقاعدة للاستفادة من شكاوى السكان الساخطين.

تشعر أوكرانيا بقلق شديد إزاء التدهور السريع في الحالة الإنسانية في اليمن، إنها تسير من سيئ إلى أسوأ. إن وباء الكوليرا الذي سرعان ما انتشر في كل مقاطعة يمنية رئيسية قد دفع سكان البلد إلى حافة البقاء. ونشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في مجال المساعدة الإنسانية التي تقدم المساعدة المنقذة للحياة إلى الشعب اليمني. ونحث الأطراف على كفالة استدامة توفير الإمدادات التجارية والإنسانية؛ فبدونها، يتعرض ملايين اليمنيين لخطر المجاعة والموت. أما في المجال السياسي، فنشعر بالقلق إزاء الاتجاهات الأخيرة المتمثلة في تزايد استقطاب أصحاب المصلحة الرئيسيين في اليمن وزيادة الانقسام في الساحة السياسية اليمنية. وندعو جميع الأطراف إلى استئناف المحادثات المباشرة بدون شروط مسبقة، والقيام بها بطريقة مرنة وبناءة على أكبر نحو ممكن.

إن الحالة في الشرق الأوسط مقلقة جدا وتعج بالتحديات. ونحض المجلس على أن يظل متحدا في معالجتها.

السيد مصطفى (مصر): يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة القضية الفلسطينية في ظل تطورات خطيرة ومتلاحقة تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في الحرم الشريف الذي شهد تطورات أدت إلى تفجر الأوضاع، ليس فقط في القدس بل في سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة. وربما تمتد هذه الأوضاع إلى نطاق جغرافي أبعد من ذلك، نظرا لما يحمله القدس الشريف من مكانة خاصة، ليس فقط لدى الفلسطينيين والعرب، بل لدى العالم الإسلامي بأسره.

لقد سبق وأن حذرنا من خطورة التداعيات المترتبة على التطورات الأخيرة. وفي هذا الصدد، نجدد مطالبتنا لإسرائيل بوقف العنف، والتصعيد الأمني في المسجد الأقصى، وما ترتب على ذلك من إصابات خطيرة، وسقوط ضحايا في صفوف الفلسطينيين. ونطالبها أيضا باحترام حرية العبادة والمقدسات الدينية، وحق الشعب الفلسطيني في ممارسة شعائره الدينية في حرية وآمان، وعدم اتخاذ المزيد من الإجراءات التي من شأنها تأجيج الصراع، واستثارة المشاعر الدينية، وزيادة حالة الاحتقان بين أبناء الشعب الفلسطيني، مما يقوض من فرص التوصل إلى سلام عادل وشامل تأسيسا على حل الدولتين.

لعل من الأهمية بمكان أن نعيد التأكيد على جزء من مرجعيات هذا المجلس فيما يتعلق بالمسجد الأقصى، واستذكر هنا البيان (SC/12052) الصادر عن المجلس في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الذي طالب بالحفاظ على ”الوضع القائم التاريخي“ للحرم الشريف قولا وفعلا، بما في ذلك الحفاظ على حق وحرية المصلين المسلمين في العبادة، كذلك من المهم استذكار المرجعيات المعلومة التي اعتمدها مجلس الأمن، بما في ذلك قراره ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي يؤكد أن جميع الإجراءات القانونية والإدارية التي تتخذها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، والتي

تهدد بتغيير وضع القدس الشريف، إنما هي إجراءات لاغية ويتعين التراجع عنها؟. وكذلك قرار المجلس ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي يؤكد عدم الاعتراف بأي تغيير لخطوط الرابع من حزيران/ يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، غير تلك التي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف من خلال المفاوضات.

أود في هذا الصدد التأكيد على تشجيع مصر للجهود الحالية لتهدئة الأزمة، بما في ذلك الجهود الأردنية في ضوء الدور التاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس الشريف، وقد أحطنا علما بالقرار الإسرائيلي بإزالة الحواجز والبوابات، ونأمل في عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق، وذلك بالتوافق مع الأردن. فاستمرار الأزمة التي نحن بصددها لن تقتصر عواقبها على داخل فلسطين وإسرائيل، الأمر الذي يجب علينا أن ندركه جميعا ويدركه هذا المجلس الذي يتحمل مسؤولية الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ويتعين عليه متابعة الأزمة لضمان عدم خروج الأوضاع عن السيطرة، والحفاظ على فرص المفاوضات المباشرة، بما في ذلك حول قضايا الحل النهائي التي من بينها القدس الشريف.

إن استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية من دون أي بارقة أمل في إنهاء هذا الوضع المأساوي، وتسارع وتيرة الإجراءات التي اتخذت بحق الشعب الفلسطيني، والتوسع الاستيطاني، وعدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الداعية إلى الحفاظ على المبادئ المترسخة في ميثاق المنظمة، وعلى رأسها حق الشعوب في تقرير مصيرها، أنما هي عوامل تؤدي إلى حالة من الإحباط الشديد الذي تراكم عبر سنوات من الاحتلال والحصار. وما نراه اليوم من مخاطر لهو خير دليل على أن محاولات دفن الرؤوس في الرمال سيترتب عليها عواقب وخيمة.

وهي دليل على سوء تقدير كل من تصور أن القضية الفلسطينية قد تراجعت في الأهمية مقارنة بقضايا المنطقة الأخرى.

ونؤكد مجدداً أن الغرض من المطالبة بإنهاء الاحتلال وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن المنوط به صون السلم والأمن الدوليين، لم يكن أبداً نزع الشرعية من دولة ما، بل هو مطالبة بعودة الحقوق إلى أصحابها وضمان إنفاذ القانون الدولي، وهو ما سيعود في نهاية المطاف بالنفع على شعوب المنطقة كافة، بما في ذلك، بطبيعة الحال، الشعب الإسرائيلي الذي نقر بحقه في العيش في سلام وأمان داخل حدوده، وفي التمتع بعلاقات حسن جوار مع دول المنطقة.

لقد كانت مصر، تاريخياً، هي الدولة الرائدة في إحلال سلام في المنطقة، ونتعهد بأن نواصل جهودنا مع الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي. في هذا الصدد. وفي هذا الإطار، فقد جاءت زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس للقاهرة مؤخراً في إطار التنسيق بين الجانبين، حيث أكدت القيادة المصرية على موقفها الثابت والأصيل الداعي للتوصل إلى حل شامل وعادل يضمن حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة داخل حدود ٤ حزيران/ يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف. وقد أكدت القيادة المصرية على أن القضية الفلسطينية تأتي دائماً على رأس أولويات مصر، وإن التوصل إلى تسوية يعد ركيزة أساسية لاستعادة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وإطلاق طاقات التنمية في المنطقة. كما أكدت مصر على مواصلة جهودها لاستئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فضلاً عن جهودها لتحقيق الوحدة الفلسطينية وإنهاء الانقسام.

في الختام، أود التأكيد على إن الدعوة التاريخية التي أطلقتها الدول العربية، المتمثلة في المبادرة العربية للسلام، هي خير دليل على التزام الدول العربية المشترك بمبدأ الأرض مقابل السلام كأساس للحل. وقد جددت القمة العربية الأخيرة في عمان التأكيد على التزام رؤساء الدول والحكومات بالمبادرة العربية للسلام. كما أود أن أؤكد ترحيبا بما نلمسه من انفتاح لدى الإدارة الأمريكية للتوصل إلى تسوية نهائية، واستعدادنا لتقديم العون لها في هذا الصدد.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية وجهوده الدؤوبة بشأن هذه المسألة. وكما بين بكل وضوح صباح هذا اليوم، فإن الحالة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ لمجلس الأمن. وبعد أجيال من العداء والدم والدموع، وفي أعقاب سنوات من الألم والحروب، نحن مصممون على وضع حد لإراقة الدماء وللأحزان.

ولكن هذا التصميم ليس جديداً. وفي واقع الأمر، فإن الكلمات التي نطقت بها مقتبسة من إعلان واشنطن الموقع في مثل هذا اليوم تحديداً قبل ٢٣ عاماً. وهذه الوثيقة التاريخية أطلقت عملية هيأت سلاماً تاريخياً بين إسرائيل والأردن، وهو السلام الذي ما كان يمكن تصوره قبل عقود. ورمزية هذه الذكرى خاصة ينبغي ألا تغيب عن بال أحد في هذا المجلس اليوم. وينبغي أن تذكرنا جميعاً بأن السلام الذي نسعى إليه ليس مستحيلاً، حتى وإن بدا بعيداً، ومهما كانت التحديات المقبلة. وذلك يذكرنا بالأمل الذي تحتاج المنطقة إليه بشدة. وما على المرء إلا أن ينظر إلى الزيادة المفزعة في تيار العنف مؤخراً حتى يرى أن السلام لا يزال بعيد المنال عن أذهان الكثيرين.

وأنا أدين الهجوم الإرهابي المروع الذي أودى بحياة ثلاثة إسرائيليين خلال عشاء السبت يوم الجمعة الماضي. ويؤسفني القتل المأساوي لشرطيين إسرائيليين عند جبل الهيكل/الحرم الشريف يوم الجمعة السابق. وقد اجتاحت دوامة التوتر والعنف الضفة الغربية والقدس في الأيام الأخيرة. ويساورني بالغ القلق إزاء الخسائر في الأرواح، بما في ذلك مقتل أربعة فلسطينيين على الأقل، واستنكر العنف الذي خلف مئات الجرحى في الاشتباكات التي وقعت في نهاية الأسبوع. وعلى السلطات المختصة التحقيق في كل تلك الحوادث على وجه السرعة.

وندعو الأطراف كافة إلى ضبط النفس واستعادة الهدوء. ونطالب كل الأطراف بتجنب التصرفات الاستفزازية، والتوصل من خلال الانخراط إلى حل يضمن سلامة وأمن جبل الهيكل/الحرم الشريف، ويكفل الإبقاء على الوضع القائم. ونرحب بالمشاركة بين جميع الأطراف من أجل إيجاد حل، ونرحب أيضاً بالخطوات الإيجابية المتخذة عشية أمس. هذا هو السبيل إلى نزع فتيل الأزمة. وهذا هو المسار الذي يجب أن تتخذه الأطراف كافة.

وإلى جانب ذلك، يجب ألا تغيب عن بالنا التحديات الأخرى التي تواجه السلام، مثل تدهور الحالة الإنسانية في غزة، حيث يؤدي قطع إمدادات الكهرباء مؤخراً إلى تفاقم الأوضاع المحفوفة بالمخاطر أصلاً: فهناك أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من النازحين وعجز في إمدادات المياه النظيفة عن تلبية احتياجات السكان، ويحصل معظمهم على الماء لبضع ساعات كل ثلاثة إلى خمسة أيام. وأكثر من ٧٠ في المائة من سكان غزة يعتمدون الآن على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الأمم المتحدة على جهودها الرامية إلى التخفيف من معاناة السكان في غزة.

وفي نهاية المطاف، فإن قرار حماس باختيار العنف ورفض مبادئ المجموعة الرباعية يكمن في قلب المأساة في غزة. وهناك سبيل للخروج من الأزمة: على حماس أن تنبذ العنف وتعترف بإسرائيل وتعلن قبول الاتفاقات الموقعة في السابق. وهذا يعني إنهاء إطلاق الصواريخ، وإنهاء العنف. والبلدان في المنطقة التي يمكن أن تؤثر على حماس يجب أن تشجعها على اتخاذ هذه الخطوات. ولا بد أيضاً أن نرى خطوات نحو استعادة سيطرة السلطة الفلسطينية على غزة، ومعها استعادة الحكم الفعال والخاضع للمساءلة. وإذا أردنا التوصل إلى حل، يجب على إسرائيل أن ترفع القيود المفروضة على غزة لتخفيف معاناة الفلسطينيين العاديين. والمملكة المتحدة مستعدة لبذل كل ما في وسعها لدعم تلك الجهود.

وفيما يتجاوز غزة، فإننا نشعر بالقلق أيضا إزاء تزايد النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية، لا سيما في وقت يشتد

فيه التوتر. كل المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وأنا أدين بشدة خطط بناء وحدات سكنية استيطانية جديدة. والكثير من هذه الوحدات يقع داخل الأحياء الفلسطينية، وبعضها ينطوي على هدم منازل الفلسطينيين. وهذا أمر غير مقبول. ويساورني بالغ القلق أيضاً إزاء المقترحات المتعلقة بإنشاء ١١٠٠ وحدة أخرى بين مستوطنتي آدم ونيفي ياكوف في الضفة الغربية. إن المستوطنات تقوض التواصل الجغرافي للضفة الغربية وتزيد من صعوبة تحقيق حل الدولتين.

وهناك الكثير الذي يتعين علينا القيام به إن أردنا تحقيق السلام بالفعل. ولكنني أود قبل أن أختتم بياني، أن أعود إلى إعلان واشنطن. ففي حين أدت تلك العملية التي بدأت في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى تحقيق السلام بين إسرائيل والأردن، فإن علينا ألا ننسى القيادة التي أبدتها الولايات المتحدة، والتي كان لها دور أساسي في جعل ذلك السلام ممكنا. وهي نفس القيادة التي يبديها الآن الرئيس ترامب وإدارته فيما يتعلق بتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط. ويجب الثناء على ذلك ودعمه. ونناشد المنطقة بأسرها، لا سيما الإسرائيليين والفلسطينيين، لاغتنام الفرصة التي تتيحها هذه القيادة، مثلما أُغتنمت الفرصة نفسها قبل ٢٣ عاما.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أود أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية. وقد استمعت الصين باهتمام أيضا إلى البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن فلسطين وممثل إسرائيل.

ما تزال قضية فلسطين في صميم مسألة الشرق الأوسط والمصدر الرئيسي للمشاكل في المنطقة، وهي مقياس أيضا للإنصاف والعدالة الدوليين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستند في ما يبذله من جهود إلى ضرورة صون السلام والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم قاطبة، مع الحفاظ على رؤية طويلة الأمد والسعي إلى تسوية سياسية لقضية فلسطين عن طريق معالجة الأعراض والأسباب الجذرية للنزاع وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني، والحيلولة دون خروج الوضع بين فلسطين وإسرائيل عن السيطرة، فضلا عن تفادي انزلاق الشرق الأوسط إلى أزمة أوسع نطاقا.

وما تزال الصين مؤيدا قويا لقضية الشعب الفلسطيني العادلة، ووسيطا نشطا لتحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل. وقد تلقت الصين زيارة من الرئيس الفلسطيني عباس الأسبوع الماضي. وأثناء محادثاته مع الرئيس عباس، قدّم الرئيس شي جينبينغ أربعة مقترحات تتعلق بتعزيز تسوية قضية فلسطين في ظل الظروف المستجدة.

فقد شدد أولا على أهمية التوصل إلى تسوية سياسية راسخة ومتقدمة على أساس حل الدولتين. فحل الدولتين هو الخيار الأفضل والملائم للحقائق الميدانية، علاوة على كونه الخيار الذي يحظى بالقبول العام. ويجب على الأطراف المعنية أن تواصل العمل على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. ويجب عليها أيضا مواصلة المفاوضات لإيجاد تسوية شاملة عادلة ودائمة لقضية فلسطين. وتؤيد الصين بقوة حل الدولتين وإنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وسنواصل الاضطلاع -كعهدنا دائما - بدور بناء لأجل تسوية قضية فلسطين.

ثانيا، اقترح الرئيس شي جينبينغ اعتماد مفهوم الأمن المشترك المتكامل التعاوني المستدام. ففلسطين وإسرائيل جارتان لا يمكن الفصل بينهما، ويتطلب الحفاظ على أمن هذين البلدين التعاون بينهما والعمل معا ودعم بعضهما بعضا تحقيقا للأمن المشترك عن طريق بذل الجهود المشتركة. وتدعو الصين إلى التنفيذ الفعال للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويجب الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة واتخاذ تدابير فورية لمنع العنف ضد المدنيين. وندعو أيضا إلى الاستئناف

المبكر لمحادثات السلام سعيا للتعجيل بإيجاد حل سياسي لقضية فلسطين، وبالتالي تحقيق الأمن المشترك والدائم بشكل أساسي.

ثالثا، دعا الرئيس شي جينبينغ إلى زيادة تنسيق جهود المجتمع الدولي وتعزيز التآزر لما فيه مصلحة تحقيق السلام. وقد ازداد اهتمام المجتمع الدولي بقضية فلسطين منذ بعض الوقت وإلى الآن. ومن جانبها بذلت الأطراف المعنية جهودا دبلوماسية نشطة للحث على استئناف محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تعزيز التنسيق ووضع تدابير ترمي إلى تحقيق السلام، بما فيها الإسهام المشترك. والصين مستعدة للمشاركة ودعم جميع الجهود الساعية إلى التسوية السياسية لقضية فلسطين. وتخطط الصين لعقد حلقة عمل تعنى بأنشطة السلام في فلسطين وإسرائيل في عام ٢٠١٧ بغرض مدِّهما بالأفكار عن كيفية تسوية قضية فلسطين.

رابعا، إن من الضروري اتخاذ تدابير متكاملة بغية تعزيز السلام عن طريق التنمية. وإذ نواصل تعزيز المحادثات السياسية، فإن علينا أن نولي الاهتمام إلى التنمية أيضا، وخاصة إلى تعزيز قدرات فلسطين في مجال التنمية الاقتصادية. وترى الصين أن فلسطين وإسرائيل معا شريكان هامان في مبادرة ”الحزام والطريق“. والصين على استعداد للعمل في إطار مفهوم التنمية لأجل السلام بغرض تشجيع فلسطين وإسرائيل على الانخراط في التعاون المثمر لكليهما، فضلا عن الحفاظ على قنوات التعاون بينهما ومواصلة دعم فلسطين في التعجيل بتنميتها. ومن شأن ذلك أن يساعد على توطيد أساس السلام والوئام، مع الحد من العوامل التي تعطل محادثات السلام بين الجانبين.

وقد أعلنت الصين عن مبادرة لإطلاق آلية حوار ثلاثي بين الصين وفلسطين وإسرائيل تهدف إلى تنسيق تنفيذ مشاريع رئيسية في إطار تقديم المساعدة لفلسطين. وتمثّل المقترحات الأربعة التي قدمها الرئيس شي جينبينغ السعي الجديد من جانب الصين نحو تسوية قضية فلسطين. وهي تأخذ في الاعتبار الحالة الراهنة، فضلا عن البيئة الدولية. وتمثّل المقترحات أيضا الاتجاه العام لجهود الصين المبذولة نحو المضي قدما فيما يتعلق بتعزيز التسوية السياسية. ويحدونا الأمل في أن تجد هذه المقترحات استجابات فعالة ودعما من الأطراف المعنية كي نتمكن من العمل معا لتحقيق تقدم نحو إيجاد حل للمشكلة المعروضة علينا والتي تظل دون حل منذ عقود طويلة.

ومؤخرا ازدادت الحالة في القدس سوءا إلى حد أصبحت فيه بالغة الخطورة. وبالتالي، أصبحت الأولوية القصوى الآن هي تخفيف التوتر والمواجهات حول المسجد الأقصى، فضلا عن التوصل إلى تسوية في أقرب وقت ممكن لأجل تخفيف حدة التوتر وتجنب أي تصعيد للنزاع. ويتعين على مجلس الأمن ودول المنطقة اتخاذ إجراءات دبلوماسية طارئة وبذل قصارى جهدها للانخراط مع الأطراف المعنية بهدف تهدئة الأمور وتجنب تصعيد التوتر، خاصة وأن أي تصعيد سيؤدي إلى عواقب أكثر خطورة. ويجب تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك الحكم الذي يدعو إلى احترام الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس. وقد أحطنا علما بالمبادرة التي اتخذتها إسرائيل اليوم، ونأمل أن تواصل الأطراف المعنية الحوار والاتصال فيما بينها لاستعادة الهدوء في وقت مبكر.

والصين على استعداد لمواصلة العمل مع جميع الأطراف المعنية بغية التوصل إلى تسوية مبكرة للمشاكل الراهنة واستئناف محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل بغرض تحقيق تسوية شاملة عادلة ودائمة لقضية فلسطين في وقت مبكر وإرساء السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة زيادة (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة.

لقد تم تلخيص الحقائق القاسية في دولة فلسطين على نحو قاتم في تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان الصادر بمناسبة مرور ٥٠ عاما على الاحتلال الإسرائيلي:

”إن هناك ما لا يقل عن خمس فئات من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني يتسم بها الاحتلال الإسرائيلي: القتل غير المشروع، والنزوح قسري، والاحتجاز التعسفي، وإغلاق قطاع غزة وفرض القيود غير المبررة على التنقل، علاوة على إنشاء المستوطنات مقترنة بالسياسات التمييزية التي تلحق الضرر بالفلسطينيين“.

وقد تم تذكيرنا مؤخرا أيضا بمدى الصدمة التي سببتها الممارسات الإسرائيلية في القدس والمسجد الأقصى: من قتل، وإغلاق واستخدام غير متناسب للقوة ضد المصلين والمدنيين، وهي جميعا ليست سوى سعي واضح إلى تصعيد الاحتلال إلى حرب بين الأديان.

وهذه الممارسات ليست انتهاكات صارخة لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن فحسب، بل أيضا وعلى وجه الخصوص للمادة ٤ من اتفاقية لاهاي والمادة ٣٩ من اتفاقية جنيف والمادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تنص على احترام حقوق الناس في التمسك بدينهم وممارسة شعائره. وتكفي الإشارة إلى أن هذه محاولات متعمدة تهدف إلى خلق حقائق جديدة على أرض الواقع، تجعل الحل القائم على وجود دولتين هدفا يستحيل تحقيقه عمليا. ولقد حان الوقت لمحاسبة إسرائيل وإرغامها على التوقف وإلغاء جميع التدابير الرامية إلى التلاعب بالوضع الراهن التاريخي للمسجد الأقصى وباحته.

واليوم، فإن المجتمع الدولي ينبغي أن يكون متحيزا للتمسك بمبادئ القانون الدولي. وحان الوقت لترجمة التزامنا بمبدأ الأرض مقابل السلام إلى واقع عن طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والإصغاء إلى نداءات السلام وتنفيذ مبادرة السلام العربية المعتمدة في بلدي، لبنان، في عام ٢٠٠٢، والتي أعادت التأكيد عليها العديد من مؤتمرات القمة والاجتماعات، وآخرها مؤتمر القمة العربية الذي استضافه الأردن في آذار/مارس.

أتحول إلى بلدي، حيث لم يمر يوم، منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لم تواصل فيه إسرائيل انتهاك سيادة لبنان برا وبحرا في ازدراء تام لالتزامها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأود أن أشير فحسب إلى الانتهاكات اليومية للمجال الجوي اللبناني من جانب المقاتلات الإسرائيلية. وعلى الرغم من جميع هذه الانتهاكات الصارخة وحملات التشويه المتعددة والادعاءات الكاذبة والتهديدات من جانب إسرائيل بإعادة بلدي إلى عصور الظلام، لا تزال حكومة لبنان ثابتة في التزامها بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ليس من أجل الحفاظ على مكاسب استثمارنا الجماعي في الأمن والاستقرار، ولكن لمضاعفتها.

وفي هذا السياق، تشجع حكومة بلدي مرة أخرى الأمين العام على تسريع مساعيه الحميدة وتتطلع إلى تلقي نتائج جهود المنسق الخاص المعني بترسيم الحدود البحرية المتنازع عليها والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين لبنان وإسرائيل، فيما تؤكد على أن عدم حل هذه المسألة يظل مصدرا للنزاع، يهدد السلام والأمن في منطقتنا.

وعلاوة على ذلك، فإن حكومة بلدي ستقدم أيضا طلبا لتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة لمدة عام واحد دون أي تغييرات. إنه لا يمكن صون الاستقرار والأمن في جنوب لبنان، لا سيما في ضوء الحالة المتقلبة في المنطقة، إلا إذا كانت القوة المؤقتة قادرة وتتمتع بالكفاءة. وبخصوص الشراكة بين القوات المسلحة اللبنانية والقوة المؤقتة، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديره العميق لجميع البلدان المساهمة بقوات، والتي يوجد عدد كبير منها حول الطاولة اليوم أو موجودة في القاعة، على تضحياتها وعزمها النبيل على حماية المدنيين وضمان الاحترام الكامل لسيادة لبنان.

إن اجتماعنا اليوم يتزامن مع زيارة رئيس مجلس الوزراء إلى واشنطن، والتي سبقتها زيارات إلى الاتحاد الأوروبي والبلدان الصديقة الأخرى، وذلك لهدف وحيد هو التأكيد على التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تواجه بلدي، والأهم من ذلك، تكرار نداءاتنا لمساعدة لبنان في جهوده الرامية إلى معالجة حالة اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم وتعزيز قدرات القوات المسلحة اللبنانية في مكافحتها الجديرة بالثناء للإرهاب.

وجميع هذه الجهود تضرب بجذورها في أهمية حماية وصون لبنان بوصفه نموذجا للمنطقة: ديمقراطية واعدة ونظام ليبرالي وقيادة في مكافحة الإرهاب ومنارة للتنوع والتعايش في منطقة يعصف بها الخوف والإقصاء. فلنُعلِ كلمة الحق في الشرق الأوسط ومن أجل شعوب المنطقة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة بحوث (الأردن): السيد الرئيس، أتقدم لكم بجزيل الشكر على رئاستكم القديرة لمجلس الأمن لهذا الشهر، كما أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، على إحاطته الإعلامية الوافية في هذا الصباح.

ينعقد المجلس اليوم في ظل ظروف دقيقة وحرجة تكتنف منطقة الشرق الأوسط. فثمة أزمات عميقة في بعض دول المنطقة لم تجد الحلول السياسية والإنسانية المستدامة طريقا إليها، وأخرى تعاني من مسخ الإرهاب، وثالثة تفتقر للإمكانيات الاقتصادية للنهوض بشعوبها. وما من تطور راهن أكثر أهمية وخطورة من ذاك الذي يدور في المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف. فالتوتر والتصعيد في الحرم القدسي الشريف يهدد بأزمة سيكون من الصعب تطويقها ويُعمق اليأس ويزيد من فرص استغلال المتطرفين له لتصعيد الموقف وتهديد أمن واستقرار المنطقة.

يحذر الأردن من مغبة وانعكاسات استمرار التوترات في القدس على فرص تحقيق السلام وتعميق حالة عدم الاستقرار في المنطقة، لا بل ويجعل المنطقة عرضة لانفجار لا تُحمد عقباه ويفتح الباب على مصراعيه تجاه صراع ديني لن يسلم منه من يعمل على إشعاله، الأمر الذي يمكن قوى الإرهاب من استغلال هذا المشهد واتخاذه ذريعة لممارساتها الإجرامية العمياء ليس فقط على صعيد منطقتنا، بل بما يتعداه لأبعد من ذلك.

ولتطويق هذا التوتر، لا بد من تنفيذ جملة من الإجراءات المستعجلة على النحو التالي:

أولا، احترام إسرائيل للوضع التاريخي والقانوني القائم وفتح المسجد الأقصى بشكل كامل وفوري أمام المصلين دونما إعاقات وإلغاء كل إجراءاتها الأحادية التي اتخذتها سعيا نحو فرض حقائق جديدة على الأرض في خرق لالتزاماتها القانونية والدولية بصفتها القوة القائمة بالاحتلال. ثانيا، ضررة تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته والعمل على إنهاء الاحتقان الذي يشكل احترام الوضع التاريخي والقانوني في الأماكن المقدسة والقدس طريقه، وحمل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على احترام التزاماتها القانونية. ثالثا، تكاتف جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لإنهاء التصعيد والحؤول دون تفجر الأوضاع عبر العمل على إزالة أسباب التوتر المتمثلة في فرض إسرائيل حقائق جديدة على الأرض.

إن المملكة تريد وقف التوتر واستعادة الهدوء في القدس والحؤول دون تفاقم الأوضاع. فالحفاظ على الأمن والاستقرار والسلام في الأماكن المقدسة هو هدف ومسعى أردني. وستستمر المملكة، بالعمل مع شركائها وأصدقائها، وعبر جهودها الدبلوماسية المكثفة التي يقودها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه، الوصي على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، من أجل استعادة الهدوء وحل الأزمة على أسس تحمي المقدسات وتضمن الأمن فيها وتوجد البيئة التي تتيح إطلاق جهد فاعل لتحقيق الأمن والاستقرار وفي إطار العمل على حل الصراع

وفق حل الدولتين. وهنا، أشير إلى دعوة الأردن إلى عقد اجتماع وزاري طارئ للدول العربية وبحث آليات التحرك الممكنة.

وسيواصل الأردن، انطلاقا من الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، التصدي لأي محاولات انتهاك لقدسيتها أو المساس بها والتصدي لأي اعتداءات أو محاولات للتقسيم الزماني أو المكاني للمسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته وأسواره ومداخله والطرق المؤدية إليه بكل السبل القانونية والدبلوماسية.

إن ما استجدّ من أحداث وأزمات خلال الأعوام الماضية لن يصرف انتباهنا عن جوهر الصراع في الشرق الأوسط والمتمثّل في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ولن يفتّ من عزمنا وعملنا الدؤوب للتوصل إلى حلّ لهذا الصراع، فغياب تسوية عادلة ودائمة له يعني استمرار دوامة العنف وعدم الاستقرار والحرمان من الفرصة في العيش في أمن ونماء والتمهيد لمستقبل مشرق منجز تستحقه كافة شعوب المنطقة.

بالنظر إلى الأحداث الأخرى التي تدور في المنطقة، يجدد الأردن التأكيد على أن إنهاء الأزمة السورية يكمن في حل سياسي شامل يضمن أمن واستقرار سورية ووحدة أراضيها. ولم يألُ الأردن جهداً في الانخراط في المساعي السياسية الرامية إلى إنهاء العنف والقتال في سورية. فقد تمكّن الأردن، بالتعاون مع كل من الولايات المتحدة وروسيا، من التوصل إلى اتفاق لدعم وقف إطلاق النار، تمهيداً للوصول لخفض التصعيد في جنوب وغرب سورية، والذي يُعتبر خطوة هامة نحو وقف شامل للقتال يُفضي إلى مرحلة لإرساء الاستقرار في سورية، وخطوة نحو حل سياسي يحفظ وحدة سورية الترابية وحريتها واستقلالها وسيادتها.

كما نجدد التزامنا الثابت بمجابهة الإرهاب والقضاء على الجماعات الإرهابية والتنظيمات الموالية لها، ونؤكد هنا على أن المنطقة لن تنعم بالاستقرار والأمن دون القضاء على هذه التنظيمات الضلالية التي تتجرّد من أي صفة إنسانية أو دينية أو أخلاقية.

وهنا، نبارك للأشقاء العراقيين النجاحات الميدانية التي تحققت مؤخراً مدعومة بقوات التحالف الدولي لاستعادة الموصل من يد عصابة داعش الإرهابية، ونؤكّد على استمرار مساندتنا ودعمنا للعراق وشعبه وجهود تحقيق الاستقرار وإعادة البناء. كما نؤكّد على أهمية المضي قدما في المصالحة الوطنية دون إقصاء أحد من أجل الحفاظ على استقرار وسيادة ووحدة أراضي العراق الشقيق وتثبيتاً لتلك النجاحات.

كما نساند جهود التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن وإنهاء الأزمة اليمنية على أساس المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومُخرجات مؤتمر الحوار الوطني والقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

ختاماً، لا بدّ من التأكيد على أنه من الضروري التركيز بشكل أكبر على القضية الجوهرية في المنطقة، وهي القضية الفلسطينية. فإيجاد حل عادل وشامل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يُعدّ مدخلاً نحو حلّ الأزمات الأخرى في المنطقة. لذلك، لا بدّ من العمل وبشكل جاد على حلحلة الجمود الذي اكتنف القضية الفلسطينية والبدء في تهيئة ظروف مواتية لإعادة إطلاق المفاوضات المباشرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وإقامة السلام الدائم والمستدام، مع ضرورة حلّ جميع قضايا الوضع النهائي التي للأردن مصالح حيوية عليا فيها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد إسترادا مبير (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفد الصين على عقد هذه المناقشة الهامة. وأود أيضاً أن أشكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. نعتقد أن الأمم المتحدة ككل – ومجلس الأمن خصوصاً – تتحمل مسؤولية رئيسية عن البحث عن حلول مستدامة للنزاعات المعقدة والمطولة التي تؤثر في الشرق الأوسط.

وبينما يستعد مجلس الأمن لمناقشة التجديد السنوي لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أود أن أشدد على الدور

الحيوي الذي تؤديه القوة في المحافظة على السلام والاستقرار في منطقة معرضة للخطر. ومن العناصر ذات الأهمية الخاصة في البعثة فرقة العمل البحرية المؤقتة التابعة لها، والتي حظينا بشرف ومسؤولية قيادتها طوال ست سنوات حتى الآن. لقد نجحت الفرقة في أداء العديد من الأنشطة الأمنية والإنسانية الرئيسية، بدءاً من مصادرة الأسلحة والذخائر والمخدرات غير المشروعة وانتهاء بإنقاذ المهاجرين واللاجئين في البحر الأبيض المتوسط. كما تساهم الفرقة في التنمية الاقتصادية الإقليمية من خلال تهيئة بيئة أكثر أماناً للتجارة البحرية. وتُسهم مهامها الأساسية – متمثلة في منع انتهاكات حظر توريد الأسلحة وفي تدريب أفراد البحرية اللبنانية – في صون الهدوء والاستقرار في المنطقة وتظلّ أمراً لا غنى عنه كما كانت في أي وقت مضى.

وقد تأكّد استمرار أهمية الفرقة في آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦):

> ”[و] قد أثبتت فرقة العمل البحرية التابعة للقوة فعاليتها التشغيلية في عمليات الحظر البحرية التي قامت بها بناء على طلب حكومة لبنان. [...] فهذه العمليات رادع مهم لدخول الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة على نحو غير مشروع. والتفاعل اليومي مع بحرية الجيش اللبناني وإجراء مناورات معها يساعد على تطوير البحرية“. (S/2017/591)، الفقرة ٧٠).

ومن الضروري كفالة استمرار ما تحظى به القوة والفرقة من دعم سياسي قوي من جانب مجلس الأمن، فضلاً عن الموارد الكافية للاضطلاع بولايتها. وسيكتسي ذلك أهمية خاصة في سياق النظر في المقترحات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي الذي أجرته الأمانة العامة في وقت سابق من هذا العام.

أنتقل إلى قضية فلسطين، حيث تم الوصول إلى معلم ذي دلالة رمزية كبيرة في الشهر الماضي: الذكرى السنوية الخمسون لاستمرار احتلال القدس الشرقية وغزة والضفة الغربية. وخلال منتدى الأمم المتحدة المعقود بمناسبة مرور خمسين عاما على الاحتلال، الذي جرى تنظيمه مؤخرا، أعربت البرازيل عن أسفها العميق لأن حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة ذات سيادة لم يتحقق بعد – أي بعد ٧٠ سنة تقريباً من اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د-٢) وبعد ٥٠ سنة من اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧).

إن أزمة الكهرباء التي حدثت في غزة مؤخراً تشكل تذكرة أخرى بالعواقب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الوخيمة للاحتلال. وقد دأبت البرازيل على التأكيد بأن حل الدولتين هو الحل الوحيد العادل والمقبول للنزاع، والذي تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها ومتفق عليها دولياً. وكما أكّد الأمين العام،

> ”إن حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني سيزيل أحد دوافع التطرف العنيف والإرهاب في الشرق الأوسط ويفتح الأبواب أمام التعاون والأمن والرخاء وحقوق الإنسان للجميع.“ (SG/SM/18595-GA/PAL/1389)

وإننا نشعر بقلق عميق إزاء التوترات المتصاعدة في القدس الشرقية. ونأسف لجميع الخسائر في الأرواح وندعو جميع الأطراف إلى الحد من التوترات وتجنب المزيد من التصعيد.

لا تزال التطورات الأخيرة بشأن الأزمة في سورية تستدعي اهتمام مجلس الأمن. ومن المهم للغاية أن نواصل المضي قدما بصورة متوازية في البعد السياسي للمفاوضات بشأن سورية – عملية جنيف – وفي مبادرات الأمن التي تشملها عملية أستانا. ويشكل تعزيز نظام وقف إطلاق النار عنصرا أساسيا في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي للنزاع، تمشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بما يشمل الالتزامات بوحدة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية والطابع غير الطائفي لها. وفي هذا الصدد، أحطنا علماً مع الاهتمام بالمذكرة التي تُنشئ أربع مناطق لتخفيف التوتر في الجمهورية العربية السورية، الموقّعة في

أيار/مايو الماضي، وكذلك بالإعلان الأخير من جانب روسيا والولايات المتحدة والأردن عن تدابير لتحقيق الاستقرار في بعض تلك المناطق. وتُنشئ هذه التدابير الأمنية زخماً إيجابياً وتجعل من الضروري أكثر من أي وقت مضى إحراز تقدم على المسار السياسي. وعلينا أن نضمن أن تكون مناطق تخفيف التوتر بمثابة خطوة نحو السلام وتخفيف حدة الحالة الإنسانية.

وتعيد البرازيل تأكيد قلقها العميق فيما يتعلق بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. إننا نركز على الحاجة إلى تحقيق كامل ومحايد وشامل في جميع الحوادث المبلغ عنها، مثل التي حدثت في خان شيخون وأم حوش، بما في ذلك القيام بزيارات إلى جميع المواقع ذات الصلة.

وأخيرا،، فيما يتعلق بالعراق، فقد هنأت البرازيل حكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي والشعب العراقي على تحرير الموصل، الذي أعلن في ١٠ تموز/يوليه. فقد كان ذلك معلما في الكفاح ضد الإرهاب الدولي، وكذلك خطوة حاسمة صوب توطيد الأمن والاستقرار وسلامة البلد الإقليمية. ولا تزال هناك تحديات كثيرة في ضمان العودة الآمنة والكريمة للمشردين داخليا وفي بسط سلطة الدولة وسيادة القانون في المناطق المحررة. ونأمل أن تعقب ذلك الانتصار الهام عملية ناجحة لإعادة البناء والانتعاش الاقتصادي والمصالحة الوطنية في العراق.

الرئيس (تكلم بالصينية): ما زال هناك عدد من المتكلمين متبقين على قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء مجلس الأمن، تعليق هذه الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٠/١٣.